الأمم المتحدة

A/S-24/PV.4

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون

المحاضر الرسمية

الجلسة **٤**
الثلاثاء، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠
جنيف

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

مقترحات لمبادرات أخرى من أجل التنمية الاجتماعية

(أ) **استعراض وتقييم التقدم المحرز منذ عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية**

(ب) **مقترحات لمبادرات أخرى من أجل التنفيذ الكامل لإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية**

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلي به دولة السيد جينس ستولتينبرغ، رئيس وزراء مملكة النرويج.

السيد ستولتينبرغ (النرويج) (تكلم بالانكليزية): لقد ذكّرنا مؤتمر قمة كوبناغن بأسس التنمية ألا وهي أن الشعوب يجب أن تأتي أولا؛ وأن التنمية لن تتحقق أبدا ما لم يُهزم الفقر؛ وأن التنمية لا تكون مستدامة على الإطلاق ما لم تكن هناك ديمقراطية وحكم صالح؛ وأن التنمية لن تكون حقيقة أبدا إن لم تحترم احتياجات وحقوق الشعوب احتراما كاملا.

خلال السنوات الماضية استخلصنا درسا آخر ألا وهو أن الاحتياجات الاجتماعية للشعوب لا يمكن تركها للأسواق. فالصحة والتعليم والتوزيع العادل للثروة ليست سلعا أساسية يمكن الاتجار بها؛ ولا يمكن لسوق الأسهم أن يقرر قيمتها. فهي تمثل الشبكة الهامة التي تجمع مجتمعاتنا معا.

واليوم نجتمع لنجري جردا لالتزاماتنا العشرة المتخذة في مؤتمر قمة كوبنهاغن ولإعادة التفكير فيها. وباتت لدينا المعرفة الأساسية عما يؤثر تأثيرا دائما في مكافحة الفقر. وتحقيق هدف خفض مستوى الفقر في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠٠٥ هدف كبير. بيد أنه هدف ممكن التحقيق. ومؤتمرات الأمم المتحدة العديدة بينت لنا كيفية تحقيق ذلك. ونحن نحتاج الآن إلى إرادة أقوى لترجمة جميع المعرفة التي لدينا إلى أفعال.

ولنعمل على بذل جهد حقيقي بشأن حقوق الإنسان وحقوق العمال. والتنمية تعني احترام حقوق

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-60206 (A)

الإنسان – جميعها وليس بعضا منها، أي الحقوق المدنية والسياسية فضلا عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

الفقر إساءة مباشرة لكرامة الإنسان. ومكافحة الفقر أهم مهمة ترمي إلى كفالة حقوق الإنسان للجميع.

لذلك يتوجب علينا أن نكافح البطالة. ويجب أن نطالب بالتصديق على اتفاقات منظمة العمل الدولية بشأن الحقوق الأساسية للعمال: أي حق التنظيم والمساومة الجماعية والقضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الإجباري؛ والقضاء على تشغيل الأطفال بصورة فعالة. ويقول البعض إن تنفيذ حقوق العمال يؤخر تحقيق التنمية. وأنا أقول العكس تماما: إن حقوق العمال الأساسية تديم التنمية وتعزز الديمقراطية.

ولنعمل على بذل جهد حقيقي للتخفيف من عبء الديون. فبدون ذلك، كيف يمكننا أن نتوقع من البلدان الفقيرة أن تستثمر في الصحة والتعليم والبنية التحتية الجديدة؟ والنرويج من جانبها، قررت أن تعفي البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من الديون التي يتوجب أن تسددها لها من جانبها، بنسبة ١٠٠ في المائة. وأحث البلدان الدائنة الأخرى على أن تحذو حذوها. ويجب أن نعفي الآخرين من تسديد الديون، بيد أن التخفيف من حدة الديون ينبغي ألا يأتي على حساب منح القروض التساهلية للبلدان النامية. ومؤتمر قمة البلدان الصناعية الثمانية الذي سينعقد في الشهر المقبل يجب أن يضيف زخما جديدا للعملية.

في لشبونة اتفق المانحون في وقت سابق من هذا الشهر على متطلبات التمويل لأمد بعيد بغية التخفيف من عبء الديون. وبناء على هذا الاتفاق، قررت النرويج أن تقدم مبلغا إضافيا قدره ٣٧ مليون دولار للصندوق الاستئماني المعني بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، الأمر الذي يجعل إجمالي إسهامنا ٧٩ مليون دولار. لقد بدأت عملية للتخفيف من أعباء الديون، بيد أن الطريق ما زالت طويلة أمامنا.

ولنبذل جهدا حقيقيا في مجال الصحة. لقد تكونت لها أفكارا جديدة عن العلاقة بين سوء الحالة الصحية والفقر. وسياسة الصحة الجيدة تعني فقرا أقل. وهناك حوالي بليون نسمة – أي كل خامس إنسان على الأرض غير مشمولين بأي نظام للرعاية الصحية. هذه المأساة التي يجب أن نتصدى لها.

وثمة حاجة هامة تتمثل في كفالة حق كل طفل في أن يتحصن ضد أمراض الأطفال الفتاكة. وهناك اليوم ٣٠ مليون طفل لا يملكون ذلك الحق. ونتيجة لذلك، سيموت ثلاثة ملايين طفل من بينهم جراء أمراض يمكن الوقاية منها بسهولة. وهذا يعني موت ستة أطفال كل دقيقة.

وثمة مبادرة عالمية آخذة في التبلور للتصدي لهذا التحدي. وتقدم النرويج دعمها الكامل للتحالف العالمي من أجل التلقيح والتحصين. وهذه مبادرة فريدة في نوعها، وتأتي استجابة لدعوة الأمين العام كوفي عنان إلى إقامة شراكة أكثر فعالية بين القطاعين الخاص والعام. وتعهدت حكومتي بدفع مبلغ ١٢٥ مليون دولار لدعم هذه المبادرة. ويتمثل هدفنا في ثلاثة أوجه هي: المساعدة على تحصين كل طفل، ووضع أنظمة صحية يمكنها أن تكفل ذلك الحق للأجيال المقبلة، ودعم الأبحاث الحية عن لقاحات جديدة ضد الأمراض الفتاكة من قبيل الملاريا والسل ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز.

ولنعمل على تجديد التزامنا ببذل جهد حقيقي لمكافحة مرض الإيدز. فالإيدز عقبة مأساوية أمام التنمية، لا سيما في أفريقيا. إن ما نحتاجه هو توعية عالمية. توعية نحتاج إليها في كل خطة للتنمية. ويجب أن يتكلم القادة عنها، وكذلك أصحاب الرأي. ويجب تعبئة المجتمعات

المدنية. ونحن في حاجة إلى اتخاذ إجراءات واسعة النطاق في قطاعات عديدة، وقيام شراكات جديدة على المستويين الوطني والعالمي. ويجب أن نعمل على تمكين المرأة والفتاة لجعلهما أقل عرضة للخطر. والتعليم يجب أن يكون الأداة الرئيسية لتحقيق ذلك. وإحداث تغيير في السلوك الجنسي للعديد من الرجال أمر أساسي في وقف تفشي وباء الإيدز.

ويتعين علينا أن نوفر الأدوية الموجودة للجميع، وليس لمجرد القلائل المحظوظين. وغالبا ما تتفشى الأمراض في الجنوب وتكون الأدوية في الشمال. وينبغي للفقراء ألا يدفعوا الثمن نفسه الذي يدفعه الأغنياء لشراء الأدوية الأساسية.

ولنبذل جهدا حقيقيا من أجل تمكين المرأة. إن الفقر يطال بشكل صارخ أحد نوعي الجنس فكل سبعة من عشرة أشخاص يعيشون في فقر مدقع هم نساء. وفي أنحاء واسعة من العالم تحرم النساء من الحقوق السياسية والاقتصادية والقانونية، وهي الحقوق التي من شأنها أن تمكنهن من مكافحة الفقر. ومكافحة الفقر تعني الاستثمار في المرأة: أي في صحة البنات، وفي تعليم اليافعات، وفي الحقوق السياسية والاقتصادية للمرأة. وهي تعني التركيز على دور الرجل ومسؤوليته. ولنكن صريحين في بلدان كثيرة جدا لا يتحمل الرجل نصيبه العادل من العبء.

وغالبا ما يساء استعمال حقوق المرأة بأكثر مما ينبغي – على يد المجتمع والرجال. ولن نكسب المعركة ضد الفقر ما لم يتغير هذا، وينبغي أن يكون الرجال جزءا من الحل.

دعونا نبذل جهدا حقيقيا للاستثمار في التنمية. وإنها لمسؤولية وطنية أن نرسم الطريق إلى التنمية. ويجب على البلدان الفقيرة أن تنتهج سياسات للإنصاف والتوزيع العادل، وفي أغلب الأحيان، لا يكون الوضع كذلك. ولكن البلدان الغنية لا تستطيع، في الوقت ذاته، أن تدير ظهرها للتنمية، كما أن زيادة الوصول إلى الأسواق ستقدم مساهمة حقيقية.

القضاء على الفقر العالمي شأن يهم كل الناس. ولا يمكن تبرير الانخفاض الحاد في الإنفاق العام لأغراض التنمية. لقد تعهدت البلدان الغنية بالمساهمة بنسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، مع هدف رفعها إلى ١ في المائة. بيد أن معدل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هبط إلى ما يقرب من ٠,٢ في المائة.

ويجب أن تكون هناك حدود للشروط التي تعرضها البلدان المانحة على تعاونها الإنمائي. ويؤسفني أن عددا قليلا من البلدان أوقف في الأسبوع الماضي محاولة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لإنهاء ممارسة ربط معونة التنمية بشراء السلع والخدمات من البلدان المانحة.

في الختام، إن القطاع الاجتماعي هو نسيج مجتمعاتنا. وإن وجود قطاع عام قوي وفعال هو مفتاح تأمين الإنصاف والتوزيع العادل على الصعيد الوطني. وعلى الصعيد العالمي، يذهب هذا الدور العام إلى الأمم المتحدة. ويجب أن نعزز الجهود المتعددة الأطراف لمساعدة الدول على التعاون وتنسيق السياسات، ولدعم بناء القدرات، ولمواصلة بناء مهام القطاع العام، وتكوين شراكات جديدة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وبعد كوبنهاغن بخمس سنوات، لدينا معرفة بما تستلزمه محاربة الفقر. ولقد آن أوان ترجمة هذه المعرفة إلى أعمال ملموسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل لورنس غونزي، نائب رئيس الوزراء ووزير السياسة الاجتماعية في مالطة.

السيد غونزي (مالطة) (تكلم بالانكليزية): ترحب مالطة بعقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، لا سيما وأنها تمدنا بفرصة استعراض العملية التي بدأت في كوبنهاغن، والتركيز على هذه المجالات الهامة في السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تؤثر فينا جميعا، وبصفة خاصة في أولئك الذين يعيشون في فقر.

وفي هذا الصدد، يمتدح وفدي الأعمال التي قامت بها أثناء العملية التحضيرية لجنة التنمية الاجتماعية، التي تتشرف مالطة بالعمل فيها، وكذلك اللجنة التحضيرية، المفوضتان بموجب قرارات من الجمعية العامة.

يبلغ عمر التزامات كوبنهاغن الآن خمس سنوات. وفي هذه الفترة الزمنية القصيرة شهدنا تغيرات كان لها أثر هائل على التنمية الاجتماعية لكل مجتمعاتنا. ونحن اليوم أكثر وعيا بعملية العولمة التي جعلت من الحدود أحد مفاهيم الماضي. لقد تحرك العالم إلى الأمام في محاولته لوضع أسس جديدة في التكنولوجيا، ونتيجة لذلك قطعنا خطوات إلى الأمام في تحسين نوعية حياة مواطنينا.

ولكن كما يعلم الجميع فإن أي ابتكار يجلب معه تحديات جديدة. ونحن نتكلم اليوم عن المجتمع القائم على المعرفة، والتعليم طول الحياة، وساعات العمل المرنة، وشروط العمل المرنة. وبقيامنا بذلك، إنما نعترف بضرورة أن يكون لنا نظام تعليمي يلبي احتياجات اقتصاد حديث. ونحن نتحدث اليوم عن التقدم، الذي لا يصدق، المحرز في الطب، ولكننا ندرك أيضا التحديات الماثلة أمام نظم رعايتنا وضماننا الاجتماعي نتيجة لتقدم أعمار السكان.

وهكذا، فإن خمسة أعوام من التزامات كوبنهاغن تعد، إلى حد ما، وقتا طويلا حقا. ولهذا السبب بالتحديد تسأل حكومة مالطة نفسها عددا من الأسئلة. أولا، هل حققنا ما كنا نأمله أثناء العقود الأخيرة من سياسات الرعاية الاجتماعية؟ وإلى أي مدى تلبي النظم الراهنة الاحتياجات الحقيقية لشعبنا؟ وما مدى حساسية هذه النظم للاحتياجات الجديدة والناشئة؟ وكيف ستواصل التنمية الاقتصادية لبلدنا ترجمة نفسها إلى تنمية اجتماعية حقيقية لجميع مواطنينا؟

إنني متأكد من أن كثيرا من المجتمعات الأخرى يواجه نفس المعضلات ونفس الأسئلة. وفي حالتنا يتعين النظر في إعادة تشكيل هذا المجال في إطار إعادة تشكيل الجهود التي تبذل نظرا لمطالبة بلدي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والتحديات التي تطرحها عملية العولمة.

وتقوم جهودنا في مالطة على نموذج بناء القدرات، الذي يعالج بطريقة متكاملة وضع التشريع والسياسات، والتنمية المؤسسية، والموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي. وتتمثل أهدافنا في الخدمات الفعالة والمستدامة التي تلبي الاحتياجات الحقيقية للعميل وتضمن الاستخدام الكفء لجميع مواردنا. وباختصار، إننا نكافح لتحقيق نقلة نموذجية، أي من نظام مركز على الناتج التقني القائم على احتياجات افتراضية إلى نظام يطور القدرة لكي تلبي الحاجة الحقيقية.

وفي هذا السياق، اعتبر من المناسب أن أوضِّح أن برنامج عمل حكومتي لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية يقوم على رؤية تضع الشخص البشري والأسرة في صميم التنمية الاجتماعية نفسه. وهو يسترشد بالمبادئ التالية.

أولا، إعطاء اهتمام خاص، ويجب الاستمرار في إعطائه، إلى أعضاء المجتمع الأكثر ضعفا؛ ثانيا، تعزيز وتطوير الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية. بينما تتخذ الخطوات الضرورية لضمان استمرار دوامهما؛ وثالثا، إعادة تشكيل الخدمات الاجتماعية لجعلها أكثر تركيزا على الأشخاص والأسرة؛ رابعا، تشجيع الأفراد على المشاركة بنشاط في مساعدة أنفسهم، والآخرين في نهاية المطاف، في

تعزيز رعايتهم الاجتماعية؛ خامسا، النهوض بنشاط بالمجتمع المدني عن طريق الدعم النشيط للقطاع التطوعي.

ورغبة في ترجمة هذه المبادئ إلى تدابير ملموسة تنهض بالتنمية الاجتماعية الحقيقية لجميع المواطنين، سنت حكومتي في السنوات الماضية تدابير تشريعية لتعزيز الضمان الاجتماعي وكفالة العمالة بدون تمييز، والمركز المتكافئ للمرأة، وتوفير الفرصة المتساوية والشاملة والوصول إلى التعليم المجاني على جميع المستويات وعلى النطاق الكامل للخدمات الصحية.

وقمنا مؤخرا بسن تشريع لتحقيق المساواة في الفرص من أجل تعزيز المواطنة التامة لجميع الأشخاص المعوقين، وفي حين أن أطرا تشريعية هامة بشأن الصحة والسلامة المهنيتين، وحقوق الطفل وتعزيز القطاع التطوعي، فضلا عن التشريع لمكافحة العنف ضد المرأة وضمان تحقيق المساواة في الفرص بين النساء والرجال، دخلت مرحلة متقدمة من التطوير.

وتمثل المخدرات، والانعزال الاجتماعي، والمشاكل الطبية والنفسية الجديدة، والنزعة المادية والفردية المتطرفة بعض المشاكل الأساسية الأخرى التي تواجه جميع مجتمعاتنا. ويجب على المجتمعات أن ترعى تحقيق الرفاهية لشبابها، ومعوقيها، وأسرها التي يعولها أحد الوالدين والمسنين الذين أخذت نسبتهم المئوية في التزايد. وتشغل هذه القضايا بال المجتمع بأسره وليس مجرد الدولة. وتشكل تحديا حقيقيا على وجه التحديد لأن جذورها ممتدة في نمط حياتنا وفي هياكلنا الاجتماعية. ولذلك يتعين تكثيف مشاركة القوى السياسية. كما يتعين أن تستكمل بصورة مستمرة الخدمات التي تقدمها الدولة وأن تتسم بالطابع الفني وأن تقدم على نحو أكثر فعالية من الطريقة التي تقدم بها حتى الآن.

ولا بد أن يظل التضامن والتعاون العنصريين الرئيسيين في ترجمة كلماتنا إلى أفعال. ويجب أن نبني شبكات السلامة الاجتماعية لضمان حصول جميع المواطنين على ما هو ضروري لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ومع أن المسؤولية الرئيسية عن التنفيذ تقع على عاتق حكوماتنا الوطنية، لا يمكن التقليل من شأن مساهمات جميع الشركاء الاجتماعيين الآخرين في مجتمعاتنا وداخل الدولة إلى أدنى حد ممكن.

ولا يستطيع أي مجتمع على الإطلاق أن يخلص نفسه من جميع المشاكل الاجتماعية مرة واحدة وإلى الأبد. التفكير خلافا لذلك هو أسهل طريقة وأكثر طريقة غير مسؤولة لتجاهل المشاكل الاجتماعية. ولا يمكن التوصل إلى الحلول بمجرد النظر إلى فرادى المشاكل في ضوء تحليل موضوعي للحقائق القائمة فعلا. وكل شكل من أشكال الاستثناء الاجتماعي يتعين مكافحته بنشاط، لتحسين الفرص الاجتماعية على نطاق واسع، فضلا عن طريق التدخلات المباشرة، على حد سواء. ولقد أبرز مؤتمر لشبونة الذي عقد مؤخرا ما كان واضحا لمعظمنا – ومفاده أن نجاح أوروبا الاقتصادي يعتمد على نموذجها الاجتماعي الفريد كما أنه متداخل فيه. ويصعب تحديد السبب والأثر، ولكن يسعنا القول بثقة إن أوروبا لم تكن لتصل إلى حالتها الراهنة من الأمن والسلام والرخاء دون تحقيق التوازن الجيد بين هاتين الواجهتين للمجتمع العصري.

ويمثل نظام الرفاهية إحدى السمات المميزة إلى حد كبير للمجتمع الأوروبي ويجب أن نحافظ على أهدافه الرامية إلى الإنصاف والمساواة في الفرص. بيد أنه لا بد لنا أيضا أن نعترف بأنه حتى هذا النظام حسن التطوير لا يضمن مكافحة الفقر وأن ملايين في أوروبا لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر. وإذا أريد للقضاء على الفقر في أوروبا وفي أماكن أخرى أن يظل هدفنا الرئيسي، يتعين علينا أن ننظر عن كثب إلى النظم التي صممت لتقديم شبكة أمان لأولئك المحتاجين حقا. ولذلك، ينبغي أن يشغل إصلاح نظام

الرفاهية مكانة عالية في خطة أية دولة تأمل في أن تكفل نوعية حياة أساسية لجميع مواطنيها.

ومع ذلك، لا يمكن فصل هذا النهج عن السياسة الاقتصادية ولا ينبغي فصله. وفي عهد عولمة اقتصاداتنا، لن تتمكن الحكومات من القيام بدورها بجعل مجتمعات كل منها آمنة للرأسمالية دون حدود. بل إن جميع الحكومات، فرادى وجماعية ومن خلال منتديات دولية، من قبيل هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، مسؤولة عن ضمان أن تكون الرأسمالية آمنة لمجتمعاتنا، ولمجتمعاتنا المحلية، ولأسرنا ولأطفالنا. وتظل المسؤولية المشتركة والمواطنة المشتركة ضمن مسؤولية الحكومة حينما يفشل القطاع الخاص بمفرده في تنظيم ذاته.

وفي الختام، ترى حكومتي أن طريق المضي قدما يستند إلى العدالة الاجتماعية، حيث ينصب التركيز على شخص الإنسان الذي هو في أمس الحاجة ووضع ذلك الإنسان في صميم سياستنا الوطنية. ومع ذلك، لن تتمكن حكومة بمفردها من تحقيق هذه الأهداف على الصعيد الوطني، ناهيك عن الصعيد الدولي. وتشترك جميع المجتمعات الممثلة في هذا المؤتمر في رؤيا إعلان كوبنهاغن. ونحن موجودون هنا لنكرس من جديد جهودنا لتحقيق هذه الرؤيا المشتركة ولنجدد عزمنا على ترجمة هذه الرؤيا إلى نسيج اجتماعي لمجتمعاتنا المحلية. وهي رؤيا تهدف في منتهاها إلى تحقيق التنمية الاجتماعية في بلداننا، والرفاهية الاجتماعية لمواطنينا وإيجاد مجتمعات ينتمي كل فرد إليها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد فلاديمير سبيدلا، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير العمل والشؤون الاجتماعية في الجمهورية التشيكية.

السيد سبيدلا (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالفرنسية): يسرني بالغ السرور أن أمثل الجمهورية التشيكية هنا بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لاعتماد إعلان كوبنهاغن.

في السنوات الخمس الماضية، تطور نهج جديد تجاه السياسات العامة حول فكرة مفادها أن التكامل الاجتماعي الحقيقي ورفاهية السكان هما الركيزتان الأكثر صلابة للنمو الاقتصادي المستدام. ويشترك الاتحاد الأوروبي في هذا المفهوم. بيد أنه خارج نطاق أوروبا، سيكون من دواعي الترحيب لو أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عملا على إدماج هذا المفهوم بصورة أكثر انتظاما في استراتيجياتهما الإنمائية.

لماذا أصبحت التنمية الاجتماعية شرطا يتسم بالمزيد من الأهمية للتنمية الاقتصادية اليوم عما كان عليه الحال في الماضي؟ مما لا ينكر أن التكنولوجيات الجديدة تشكل أساسا لثورة في مجال المعرفة تفرض علينا، نحن قادة الدول على هذه الكرة الأرضية واجبا يتمثل في تعزيز التنمية الفكرية لشعوبنا. وفي الماضي، كان الهدف من ذلك يرمي إلى تحسين عمل الديمقراطية؛ أما اليوم، فلدينا دوافع اقتصادية. كيف نستطيع بالفعل، أن نتوقع أن تنجح الشركات، التي تفرض عليها المنافسة أن تزيد قدرتها التنافسية، أو إداراتنا، رهنا بقواعد النوعية، إذا لم يكن جميع العاملين في موقف يسمح لهم بالتعلم والتدريب؟

وحسبما أوضح الفيلسوف الفرنسي سيمون ويل، بغية تحقيق ذلك، يجب أن نضمن خلو مواطنينا قدر المستطاع من المشاكل الاجتماعية. والضيق الاقتصادي والفقر والانعزال أمراض يجب على الدولة أن تخفف حدتها إذا أريد للثورة الفكرية الجديدة أن تنفع الجميع.

إن الحكومات الأوروبية تتشاطر هذه المبادئ. وتوافق عليها الغالبية الكبرى من السكان، الذين هم على دراية بحقيقة مؤداها أن قوى السوق بمفردها لن تكون فعالة

لضمان المزيد من النمو والتوزيع الأمثل. وتمشيا مع هذا التحرك، تشارك الجمهورية التشيكية بطبيعة الحال في تعزيز الجانب الاجتماعي من البناء الأوروبي الذي يولي الأولوية الرئيسية للعمالة التي، كما نعلم، فعالة للغاية كأداة للتكامل وكحافز للمعرفة على حد سواء.

ولذلك، اعتمدت حكومتي، قبل أكثر من سنة، خطة وطنية للعمالة، نظمت وفقا للأبواب الرئيسية الأربعة التي اقترحها المجلس الأوروبي في لكسمبرغ وهي: تحسين إمكانيات العمالة، وتطوير روح تنظيم المشاريع، وتكييف أرباب العمل والعمال مع أحوال السوق، وأخيرا، تعزيز المساواة في الفرص بين الرجال والنساء ومكافحة التمييز بجميع أشكاله.

وإذا تجاوزنا هذا التنظيم الرمزي للغاية، يبين تنفيذ هذه الأهداف طبيعة الخيارات المتاحة، وتتسم هي أيضا، بطابع أوروبي بالغ، سواء كنا نتكلم عن اختيار السياسات النشطة لمكافحة العزلة، أو تنفيذ النظم المتكاملة لمنع البطالة، أو تقديم الدعم لتنمية الموارد الوظيفية. ولقد تشرفت بأن أكون أول ممثل لبلد من البلدان المنتسبة يقوم بالتوقيع، مع المفوض ديامانتوبولو على التقييم المشترك لسياستنا في مجال العمالة. وكان هذا مؤشرا لالتزام الجمهورية التشيكية الثابت بالوقوف مع الاتحاد الأوروبي، جنبا إلى جنب، فيما يتعلق بهذه المسائل.

إن تصميم استراتيجيتنا في مجال العمالة تأثر أيضا تأثرا كبيرا، بشركائنا في المجال الاجتماعي. ويسعدني جدا أن أرى هذا الالتزام، الذي يتجاوز مجرد إسداء النصح. فالشركاء في المجال الاجتماعي، هم، بالتحديد، عناصر فاعلة في الميدان، تشترك حتميا في التنفيذ الفعال للإجراءات العامة، وخاصة تلك الناشئة عن اعتماد ''خبرة الجماعة''. وفي الوقت نفسه، أرحب بإدراج الشركاء الاجتماعيين في الهياكل الثلاثية الطابع. وأرى أن هذا أساسي إذا أردنا، خاصة، تنمية العهد الخاص بالاستقرار الاجتماعي الطويل الأجل الذي تدعو حكومتي إليه.

لقد سعت حكومتي إلى تنسيق إجراءات الحد من أوجه التفاوت التي تعاني منها مجموعات معينة من المواطنين، وذلك ضمن إطار سياستنا الخاصة بالعمالة. فالمعاناة الجسدية أو العقلية – من نتائج الحرب، أو المرض، أو التشوهات الخلقية – لا يصح أن تنتقص من القيمة الإنسانية لضحاياها، بأي حال من الأحوال. وتقدير القيمة الاقتصادية مخالف لحقوق الإنسان عندما يتعلق الأمر بالتخفيف من الإعاقات الجسدية أو العقلية. ولذلك، قام وزراؤنا بتنسيق مجموعة من السياسات النشيطة لكفالة تحسين وصول أضعف الأشخاص بيننا إلى العمالة، وتحقيق تحسن في الجوانب المتصلة بصحتهم واندماجهم الاجتماعي وتدريبهم، عند الإمكان.

وتعتبر الأقليات، وخاصة جماعة روما، مصدرا قيما آخر يجب الاعتزاز به. وهنا أيضا قمنا بتنسيق تدابير إيجابية وضمانات قانونية، منها، على سبيل المثال، الحد من البطالة الطويلة الأجل التي قد يعاني منها أعضاء تلك الأقليات. وفي كل مناسبة، حرصنا، ونحن نعمل مع ممثلي تلك الجماعات، على كفالة عدم تنفيذ الإدماج الاجتماعي لغير صالح الأفراد. لذلك، يتم تكييف التدريب بحيث يحافظ على هوية كل فرد، مع تشجيع اندماج المواطنين.

هذه هي، إذا، بعض إنجازاتنا. وتمشيا مع الروح السائدة هذه الأيام، تؤيد الجمهورية التشيكية، في الواقع، مزايا السياسات الاجتماعية، سواء كانت المسألة متعلقة بالمؤسسات أو الحياة الوطنية أو الأنشطة في أوروبا وفي العالم. فإذا انتفت صفة التهميش عن السياسات الاجتماعية وإذا كان لهذه السياسات تأثير مباشر على نتائج أنشطتنا الاقتصادية فهناك أمل كبير، لأن أحلامنا القديمة المتمثلة في

مشاهدة الأخوة المواطنين ينعمون بالعيش في سلام ورخاء قد اكتسبت صفات الحقائق الملموسة، التي كانت تفتقر إليها قبل ذلك. وعالم الواقع والاقتصاد والمنافسة أمور تتطلب اليوم ذكاء ومعرفة؛ والذكاء والمعرفة يفترضان وجود الرفاه والشمول الاجتماعي. ووفقا لعبارة استخدمها الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة فإننا نريد ''عولمة التنمية الاجتماعية''.

ومهما تنوعت آراؤنا ومصالحنا، فإننا نناصر التنمية الاجتماعية. فمنذ صدور إعلان كوبنهاغن، اتخذت الكلمات التي استعملناها شكلا ملموسا. وبذلك، فإني مقتنع بأن الإعلان ما زال سليم الأسس، وآمل أن نثابر في الطريق الذي حدده.

ويظل التحدي الموجود هو التالي: إن التزامات الأمس واليوم يجب أن تصبح أعمال الغد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لدولة الأونرابل رام شاندرا باودل، نائب رئيس وزراء نيبال.

السيد باودل (نيبال) (تكلم بالانكليزية): قبل خمس سنوات، تعهدنا بالتزامات من خلال إعلان كوبنهاغن. ولدى استعراض الإنجازات التي تحققت منذ ذلك الوقت، نجد أن العالم يواجه تناقضات ظاهرة. فمن جهة، حقق العالم إنجازات لم يسبق لها مثيل في مجال العلم والتكنولوجيا، مع القدرة الكاملة على التخلص من المعاناة الإنسانية. ولكن يواجه العالم أيضا فجوة تتسع دوما، بين الأغنياء والفقراء. ولقد اكتسبت البشرية القدرة الكافية للحصول على ما يلزمها من طعام بشكل مريح، ولكن لديها أكبر عدد من البشر الذين يذهبون للفراش بمعدة خاوية.

وابتداء من ميثاق الأمم المتحدة، بلغ عدد الالتزامات الخاصة بالقضاء على أسباب شقاء البشر ونطاق تغطية تلك الالتزامات رقما قياسيا. وينطبق هذا أيضا على عدد الوعود التي لم يتم الوفاء بها. وتثار تساؤلات حول نصيب الفقراء الحقيقيين مما يخصصه المانحون لهم أو ما يقدمونه باسمهم. فالمطلوب أساسا هو الشفافية. وإلى جانب الشفافية، من المهم، بالمثل، أن يعاد التفكير في وصفة لمجموعة من السياسات الثابتة، بصرف النظر عن اختلاف الحقائق على أرض الواقع.

وأرى أنه يمكن التخلص من هذا التضارب باعتماد المبادئ التالية للتنمية والتعاون: إن الديمقراطيات الحقيقية تنتج مجموعات متعددة من السياسات؛ ولكل بلد وضع فريد؛ ويجب أن تكون مجموعة السياسات متفقة مع احتياجات البلد وأولوياته، والغرض من التعاون هو الاستجابة لاحتياجات المستفيدين وأولوياتهم من أجل الحفاظ على الإنسانية والعدالة الاجتماعية الدولية. وأنادي بحماية حقوق الشعوب في اختيار سياساتها. وأؤمن بأن للناس الحق في التعلم من أخطائهم. ويلزم أيضا، في المقام الأول، أن نهيئ الفرص للإبداع والابتكار في مجال السياسات على صعيد فرادى البلدان.

إن الاحتياجات الإنمائية للعالم النامي، لا سيما لأقل البلدان نموا، هي احتياجات كثيرة. وتحتاج تلك البلدان إلى مستوى من المساعدة أكبر بكثير للحاق بالركب. ومن المهم الوفاء بالتزام توفير نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الصناعية كمساعدة إنمائية رسمية. وعلينا أيضا تحسين كفاءة وفعالية المساعدة واستعمالها.

لقد حان وقت ضمان الشفافية على كل المستويات وعلى كل الجوانب، وطنيا ودوليا، كما حان الوقت لتخصيص نسبة ٢٠ في المائة على الأقل من المساعدة الإنمائية الرسمية لصالح القطاعات الاجتماعية الأساسية.

ونظرا لفداحة عبء الدين الذي يثقل كاهل البلدان الأقل نموا، وتدفق الموارد التي تشتد إليها الحاجة إلى خارج هذه البلدان في هيئة سداد الديون، ينبغي للمجتمع الدولي

توسيع نطاق مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بحيث تشمل إعفاء جميع البلدان الأقل نموا من الديون إعفاء كاملا. ويمكن استخدام الموارد المتاحة في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وتخفيف حدة الفقر. وضمانا للحرية والعدالة الاجتماعية والتضامن والسلم العالمي أرى ضرورة مراجعة الترتيبات الراهنة للتعاون الدولي.

وعلى الصعيد الوطني، يأتي تخفيف حدة الفقر في نيبال على رأس الأولويات في سياسة الدولة. ونحن نحاول جاهدين تحقيق التنمية المستدامة عن طريق استغلال الموارد المتاحة محليا في تنمية الزراعة والغابات والسياحة والموارد المائية. وقد اتخذت مبادرات عدة في مجال التنمية الاجتماعية. كما أننا نولي أولوية كبرى لتنمية المناطق الريفية، التي يتفشى فيها الفقر والجهل بمعدلات خطيرة. وثمة قانون للحكم الذاتي على المستوى المحلي يفوض السكان المحليين مهمة صنع القرار. كما اتخذت الترتيبات القانونية لضمان تمثيل المرأة ومشاركتها في عملية صنع القرار، حتى على مستوى القواعد الشعبية.

وتجري تهيئة البيئة لإعادة توطين المعدمين والعمال المديونين واعتاقهم. ويتم في الوقت الراهن تطبيق برنامج للإصلاح المؤسسي. وفضلا عن ذلك، ينفذ برنامج خاص للسكان الأصليين، والأشخاص ضحايا القمع، والمجتمعات المحلية التي عانت من الاضطهاد. كذلك تتم تنمية المناطق النائية. وهناك برامج مثل تنمية المناطق الخاصة، وبرنامج ''بشوشودر'' (التضامن) مع الفقراء، والوعي النسائي، تستهدف فئات معينة، أعدت خصيصا لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين الأشد فقرا. وقد أنشئ في الآونة الأخيرة صندوق لتخفيف حدة الفقر بهدف تسريع برامج مكافحة الفقر، وترمي استراتيجية الحد من الفقر إلى تنفيذ البرامج المختلفة من خلال الأجهزة المحلية والمجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات التابعة للمجتمعات المحلية والتي تعمل من خلال جهود التعبئة الاجتماعية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية.

ويكفل دستور نيبال الصادر بعد التحول السياسي التاريخي عام ١٩٩٠، حقوق الإنسان الأساسية، ويتجلى التزام حكومة جلالة ملك نيبال بتعزيز حقوق الإنسان واحترامها في مختلف التدابير التشريعية والقضائية والإدارية التي اتخذت منذ استعادة الديمقراطية. وقد أنشئت لجنة وطنية لحقوق الإنسان في نيبال. كما صادقت نيبال على العديد من الاتفاقات والمواثيق والبروتوكولات الدولية. وقد اقترن تغيير النظام السياسي، بطبيعة الحال، بالفرص والتحديات. وتتسم الفرص الكامنة في النظام الديمقراطي بالشفافية في العملية السياسية ومحاسبة الشعب لمن هم في موقع القيادة السياسية.

ومن ناحية أخرى، تتمثل التحديات التي تواجه بلدا صغيرا غير ساحلي يندرج بين البلدان الأقل نموا، مثل نيبال، في نقص الموارد البشرية والمادية والفنية اللازمة لتمكينه من تلبية الاحتياجات المتزايدة وتطلعات شعبه بصورة كافية. ولذا، فإن تفشي الفقر على نطاق واسع، وعدم توفر البنية المادية والمؤسسية، والعجز عن توفير شبكة الحد الأدنى من الأمان الاجتماعي للفئات الضعيفة في المجتمع، تظل تمثل أكبر التحديات. كما يشكل إيجاد فرص عمل مدرة للدخل بالنسبة لشبابنا المتعلم تحديا كبيرا آخر.

وتبين تجربتنا أن بدء أي جهد للتنمية الاجتماعية يصبح جهدا باهظ التكاليف وغير قابل للاستمرار في غياب المرافق الرئيسية للبنية الأساسية. لذلك لا يسعنا أن نتباطأ في جهودنا لإقامتها والتوسع فيها. ومن أجل الشروع في التنمية الاجتماعية، والاستمرار في ذلك، فإنني أهيب بهذه المنظمة أن تنظر في تخصيص الموارد الكافية لتطوير البنية الأساسية، وبخاصة شبكات النقل والاتصالات، كبند إضافي لالتزام صريح طويل الأمد.

ونحن نعتقد أن تنميتنا تعتمد على الحكم الصالح والتنفيذ الأمين للمبادرات السالفة الذكر. وفي هذا السياق، اتخذنا عددا من المبادرات، ومن بينها تخفيض حجم الحكومة وتنفيذ إصلاح جذري للخدمة المدنية. ومع سعينا الحثيث لتنفيذ هذه البرامج، نجد أنفسنا في مواجهة تناقض من نوع مختلف. فما كدنا نحرر أنفسنا من طغيان حكم الفرد، حتى وجد الناس في بعض أنحاء البلد أنفسهم وقد اضطروا لأن يعيشوا حياة الخوف والألم. وبينما نكافح من أجل التحرر من الجوع وجدنا أنفسنا مرة أخرى نكافح من أجل التحرر من الخوف.

وكأن ذلك لم يكن كافيا، ألقي على كاهل نيبال عبء ثقيل يتمثل في أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ من البلد المجاور، بوتان. وهذا الضغط يلقي بظلاله على بيئتنا الاجتماعية والاقتصادية والوطنية.

أخيرا، لقد استهل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية تحولا في موجة الرأي السياسي. فقد اتفقنا على سياسة إنمائية أكثر توازنا تقوم على أساس النمو مع الإنصاف، والابتعاد عن الانشغال الضيق بتحرير السوق. إن مهمتنا هي تغيير مسار التاريخ مع دخولنا الألفية الجديدة. وتحقيقا لذلك، ينبغي أن يكون رفاه الشعب والمجتمع هدفا لسياستنا، على أن تكون الاستراتيجية الاقتصادية مجرد وسيلة لذلك. وعلينا أن نقر بأن التنمية الاجتماعية بدون عدالة اجتماعية غير ممكنة. كما أن الديمقراطية ستكون في خطر في غياب العدالة الاجتماعية. كذلك لا يمكن أن تقوم للتنمية الاجتماعية المستدامة والعدالة قائمة في بيئة غير ديمقراطية، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. وبغية تحقيق العدالة الاجتماعية وطنيا ودوليا، لا بد من تغيير مسار التعاون الدولي – بما في ذلك التدفق الدولي لكل من المنتجات ورأس المال البشري. فلنقطع على نفسنا عهدا بأن نفعل ذلك.

وليكن ذلك التزامنا ونحن نجتمع مع بزوغ فجر ألفية جديدة في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في جنيف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة إرينا ديغوتين، وزيرة الشؤون الاجتماعية في ليتوانيا.

السيدة ديغوتين (ليتوانيا) (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن رئيس جمهورية ليتوانيا ورئيس الوزراء، أود أن أهنئ الممثلين في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة وأتمنى النجاح لنا جميعا في الدفع إلى الأمام بجدول الأعمال الاجتماعي. ويسرني أن أجد الفرصة لأمثل بلدي ولأعرب عن رأينا في التأثير الذي أحدثته عملية كوبنهاغن في ليتوانيا.

إن مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥، ذكّر العالم بأهمية التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي من أجل تقدم الديمقراطية وإنشاء مجتمع مستقر. وهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للقضايا الاجتماعية مفيدة جدا. فهي ستتيح لنا استعراض وتقييم تنفيذ نتائج مؤتمر قمة كوبنهاغن والبت كذلك في اتخاذ المزيد من المبادرات لتعزيز فعالية تنفيذها.

ووفقا للالتزامات الواردة في إعلان كوبنهاغن، أنشأ رئيس جمهورية ليتوانيا لجنة اجتماعية مشتركة بين المؤسسات لوضع تقرير عن تنفيذ الإعلان ورسم أول استراتيجية في ليتوانيا للحد من الفقر. وأعد التقرير الوطني في عام ١٩٩٩ وقدم إلى الأمم المتحدة. وكانت هذه الوثيقة، التي غطت إنجازات ليتوانيا بعد مؤتمر قمة كوبنهاغن، خطوة هامة تجاه وضع استراتيجية وطنية شاملة للحد من الفقر. وقد أظهر التقرير أن الإنفاق على الحماية الاجتماعية في ليتوانيا في السنوات الأخيرة ظل متزايدا، بينما ظل الفقر النسبي يميل إلى التناقص.

ويشير التقرير الوطني أيضا إلى أن التحديات الاجتماعية الأكثر مباشرة تشمل تنمية رفاهية السكان الريفيين، ودعم الأسر الكبيرة وإدماج الفئات الضعيفة من السكان في المجتمع.

وقدم رئيس الجمهورية مشروع الاستراتيجية إلى الأحزاب السياسية، وإلى عدد كبير من المنظمات غير الحكومية وإلى الرأي العام. وأخذت تعليقات هذه الجهات في الاعتبار.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليتوانيا، الذي دعمنا خلال كل مراحل إعداد الاستراتيجية. ومما سرنا أيضا أن ناقشنا موضوعات الفقر وسبل مكافحة الفقر مع زملائنا من لاتفيا وإستونيا خلال مؤتمر منطقة بحر البلطيق المعني بالحد من الفقر، الذي عقد مؤخرا. وتتماشى الاستراتيجية مع دستور ليتوانيا، الذي يحدد الوفاء باحتياجات الشعب وأهدافه بوصفها الهدف الرئيسي لتنمية المجتمع. وهذا يعني أن النمو الاقتصادي ينبغي أن يكون متصلا اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا بتحسين رفاهية المواطنين.

تُعرف الاستراتيجية مفهوم الفقر بعد تكييفه مع الحالة الليتوانية، وتُبين طريقة قياسه، وتعطي فكرة عن انتشار الفقر وتبين أكثر فئات السكان فقرا. وعلى أساس هذه المعلومات، حددت الأهداف الاستراتيجية للحد من الفقر: وهي الحد من مستويات الفقر بوجه عام وتقديم المساعدة لأفقر الفئات من السكان.

وتقوم سياسة الحد من الفقر على مبادئ الدعم والتضامن. وتشدد الاستراتيجية بوجه خاص على دور المنظمات غير الحكومية والشركاء الاجتماعيين في التعامل مع قضايا الفقر. والهدف الرئيسي هو زيادة العمالة وتهيئة الأحوال المؤاتية لأعضاء المجتمع للحصول على التعليم المناسب والبدء في إنشاء الأعمال التجارية وإنمائها.

يعتبر تعزيز العمالة وسيلة هامة جدا للحد من الفقر. وقد أعدت ليتوانيا خطة عمل وطنية للعمالة ترمي إلى تعزيز العمالة للسنتين ٢٠٠٠-٢٠٠٢، وتحدد تدابير لتنمية العمالة والتماسك الاجتماعي باستخدام المبادرات المحلية وغيرها من التدابير النشطة لسوق العمل. وسيجري إنشاء أعمال تجارية اجتماعية للأشخاص الذين ليست لديهم خبرة مهنية، والأشخاص غير النشيطين والأشخاص الذين يعانون من مشاكل اجتماعية. وفي هذه الأعمال التجارية، ستكون إعادة التأهيل وتنمية الشخصية ذات أهمية مماثلة لأهمية العمل، لأن الغرض ليس استحداث وظائف فحسب، ولكن أيضا تشجيع الاندماج في المجتمع.

وضمان المساواة بين الجنسين في سوق العمل هو أيضا أحد الأهداف الرئيسية لخطة العمل الوطنية للعمالة. علاوة على ذلك، تتخذ الحكومة خطوات حثيثة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر وسط النساء، وتولي اهتماما خاصا لخطط بيجين + ٥.

ومن الشروط الأساسية للنجاح في الحد من الفقر تحسين نظام المساعدة الاجتماعية. إذ يوجه هذا النظام نحو تحقيق المزيد من الفوائد بطريقة أكثر تحديدا في أهدافها ونحو كفالة نظام فوائد أكثر عقلانية، وكذلك تطوير الخدمات الاجتماعية. ومن الضروري ضمان إتاحة الخدمات لجميع الناس وتهيئة أحوال يتمكن فيها الأشخاص المتضررون من الفقر أن يقوموا بأمر أنفسهم ويندمجوا في المجتمع.

وتنفذ التدابير الملموسة للحد من الفقر بشكل رئيسي على مستوى البلديات. وتشارك في هذه العملية أيضا المنظمات غير الحكومية والمتطوعون ومقدمو الخدمات غير

الرسميين. وفي هذه الأثناء، نتطلع إلى أشكال فعالة للتعاون بين البلديات والمنظمات غير الحكومية.

وستنشأ لجنة لتنفيذ استراتيجية الحد من الفقر. وهي سترفع تقاريرها إلى رئيس جمهورية ليتوانيا. وسترصد اللجنة حالة الفقر وتحلل فعالية التدابير المتخذة لمكافحته. وسينشر تقرير سنوي عن الفقر في ليتوانيا لتقييم الفقر واقتراح تدابير للحد منه.

وأود أن أؤكد للجمعية العامة أن ليتوانيا تشارك في عملية كوبنهاغن وأن مكافحة الفقر وتعزيز التلاحم الاجتماعي من الأولويات العليا في بلدنا. وآمل أن يكون لدورة جنيف أثر إيجابي على الجهود الرامية إلى حل هذه المشكلة الصعبة جدا التي تؤثر على البشرية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لصاحبة المعالي، الأونرابل آن تريز ندونغ - جاتا، وزيرة الدولة للتعليم في غامبيا.

السيدة ندونغ - جاتا (غامبيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة أولا لأشارك المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للدورة الاستثنائية، وكذلك على الطريقة القديرة التي تترأسون بها مداولاتنا التي لا شك في أنها ستفضي إلى نتيجة ناجحة. وبالنيابة عن غامبيا، رئيسا وشعبا ووفدا، أود أيضا أن أشكر مضيفتنا، حكومة سويسرا، على الترتيبات الممتازة التي أعدتها لهذه الدورة الاستثنائية.

وتود غامبيا أن تعلن تأييدها لبيان رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد التقينا قبل خمس سنوات في كوبنهاغن، والتزمنا على صعيد عالمي وعلى أعلى مستوى سياسي، بالقضاء على الفقر، وتعزيز العمالة، وتوطيد التكامل الاجتماعي. وهذا الالتزام وارد في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن.

والجمهورية الثانية في غامبيا، اعترافا كاملا منها بالمسؤولية الملقاة على عاتقها عن تنفيذ برنامج العمل، وضعت برنامجا تصحيحيا أوجد بيئة ملائمة للتنمية الاجتماعية. فهو أفعم مبادرة رؤيا ٢٠٢٠ بالحيوية. وهذه المبادرة الشاملة، وهي صيغة بلدنا لرؤيا ٢٠٢٠، تتضمن استراتيجية تطلعية تؤكد، في جملة أمور، على كفالة مستوى عيش لائق لجميع أفراد شعبنا. وبرنامجنا الوطني الشامل للتخفيف من حدة الفقر أصبح محور جهودنا للتخفيف من حدة الفقر. ولقد أنشأنا في الآونة الأخيرة آلية مؤسسية للتنسيق ترمي إلى معالجة الشواغل المتعلقة بنوع الجنس والفقر.

وخلال هذه الدورة الاستثنائية، وفيما نشرع في استعراض خمس سنوات من تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة العالمي التاريخي للتنمية الاجتماعية، يؤكد وفد بلادي من جديد التزامنا وتعهدنا الوطنيين بمضاعفة جهودنا من أجل تنفيذ الالتزام الراسخ الذي تم التعهد به في كوبنهاغن قبل خمس سنوات. وفي إسهامنا في المناقشة خلال هذه الدورة الاستثنائية الهامة جدا، سوف نركز إذاً على بعض المسائل التي نرى أنها تحتاج إلى اهتمام خاص.

وإلى جانب مختلف الاستراتيجيات التي وضعت لتنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، يتبين لنا أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم، فإن العقبات التي تعترض طريق التنمية الاجتماعية عقبات كأداء. ولئن بدا أن خمس سنوات ليست فترة طويلة، فإن هذه الدورة الاستثنائية التي تنعقد على عتبة الألفية الجديدة، تؤذن بفصل جديد في تاريخ التنمية البشرية. والواقع أنها توفر لنا الفرصة لإعادة تقدير وتقييم الجهود المتضافرة التي بذلناها في الماضي لجعل العالم مكانا أفضل للمجتمع العالمي. ولقد حان الوقت أيضا للتطلع إلى الأمام في سياق إعادة تأكيدنا على إعلان

وبرنامج عمل كوبنهاغن لعام ١٩٩٥، وللتعهد باتخاذ إجراءات أخرى لتنفيذ الالتزام الذي تم التعهد به في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

الوثيقة المعروضة علينا والمنبثقة عن العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية بعد ساعات طويلة من المفاوضات المكثفة والمستفيضة، هي دليل مفيد لنا في الجهود التي نواصل بذلها من أجل تنفيذ برنامج العمل، ما خلا بعض المجالات التي نأسف لعدم التوصل إلى اتفاق بشأنها بسبب خلافات أساسية تعذرت تسويتها. والتحديات التي دأبنا على مواجهتها ما زالت هائلة، وأصبح حلها، إلى حد ما، أكثر إلحاحا منذ انعقاد مؤتمر قمة كوبنهاغن. ومن هذه التحديات عبء الديون، والصراعات المسلحة، وتمكين المرأة سياسيا واقتصاديا، وهذا غيض من فيض.

مهما قلنا عن علاقة السبب والنتيجة بين عبء الديون وبطء معدل التنمية، والفقر، على سبيل الاستطراد، فلن نُبالغ. وعلى الرغم من النداءات المتكررة بإيجاد حل دائم، تظل أزمة الديون عاملا خطيرا بالنسبة للبلدان النامية. ومثلما فعلنا دوما، نناشد مرة أخرى العمل على إلغاء ديون أقل البلدان نموا، أو تحويلها إلى التعليم والصحة وقطاع الزراعة والسكان عموما. ومن شأن ذلك أن يمهد السبيل أمام الجهود الدولية المتضافرة للقضاء على الفقر وتوفير التعليم والرعاية الصحية على مستوى جيد للجميع.

وفيما يتعلق بالمسألة الثانية، أي مسألة الصراعات المسلحة، فلا يسعنا القول سوى إنها تحوّل مسار الموارد البشرية والطبيعية والمالية المطلوبة للتنمية الاجتماعية. هناك صراعات مسلحة في جميع أنحاء العالم، بيد أننا نستطيع القول بدون أن نخشى الوقوع في خطأ إن القارة الأفريقية تفتقر إلى التنمية أكثر من أي جزء آخر من العالم لأنها تشهد ركوداً إنمائيا حادا، حيث الركود الإنمائي والاضطرابات الأهلية هما القاعدة وليس الاستثناء. وفي العمل على حل الصراعات، لا يولى اهتمام كاف للأسباب الأساسية للصراعات.

وفي هذا الصدد، نذكِّر بتقرير الأمين العام لعام ١٩٩٨ عن أسباب الصراع وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا حيث يتضمن أهم تحليل للأسباب الجذرية للصراعات في القارة. ومنذ إصدار التقرير تم اعتماد عدد من القرارات استجابة لبعض المسائل التي أثيرت فيه. والمؤسف أن القصة القديمة لم تتغير، والمشكلة تبقى مشكلة التنفيذ. ويجب ألا نبدد الزخم المتولد عن هذه المبادرات الحميدة، ويجب أن نؤكد من جديد التزامنا بتقليل عدد الصراعات المسلحة إلى أدنى حد عن طريق بذل الجهود المتضافرة، على الصعُد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي، للتصدي للمشاكل المتنوعة والمعقدة التي تفضي إلى الصراعات المسلحة، لا سيما في أفريقيا.

أما المسألة الأخيرة التي تثير اهتمامنا فهي أن الدور الذي تضطلع به المرأة والذي يمكنها أن تضطلع به في التنمية الاجتماعية لم يحظ باعتراف دولي سوى في السنوات الأخيرة. وجاء هذا الاعتراف الكامل بانعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين عام ١٩٩٥. ومنذ مؤتمر بيجين، تبذل الجهود لإدخال المرأة في عملية صنع القرار. ففي غامبيا، على سبيل المثال، شهدنا منذ ذلك الحين زيادة ملحوظة في عدد النساء اللواتي يعملن سكرتيرات دائمات ومديرات للشُعب، وارتفع عدد الوزيرات في الحكومة إلى ثلاث وزيرات، بما في ذلك نائبة الرئيس المسؤولة أيضا عن شؤون المرأة. كما تشغل المرأة منصب نائبة رئيس المجلس الوطني.

ولكن لتحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين على نطاق عالمي، يجب توفير موارد كافية لترجمة مختلف

الالتزامات والقرارات إلى إجراءات ملموسة؛ ويجب اعتماد المساواة بين الجنسين في جميع السياسات والبرامج؛ ويجب ممارسة الإرادة والالتزام السياسيين وهما شرطان مسبقان لتنفيذ برنامج عمل بيجين. أخيرا، أعادت الحكومات في الدورة الاستثنائية، التي انعقدت في نيويورك مؤخرا تحت عنوان ''المرأة عام ٢٠٠٠''، التأكيد بأننا لا بد من أن نزيد فرص وصول الفتيات إلى ميدان التعليم والبقاء فيه؛ وأن نجعل برامج القروض الصغيرة والبرامج المالية الأخرى في متناول النساء. وبدون اتخاذ إجراءات ملموسة من قبيل الإجراءات التي عددتها، فإن تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا لكفالة مشاركتها الكاملة في التنمية الوطنية سيظل بعيد المنال، وسيظل العالم محروما من المدخلات التي تقدمها نسبة كبيرة من قوته العاملة.

اسمحوا لي أن أختتم بتأكيد حقيقة أن العالم لديه القدر الكافي من المعرفة ولكنه ربما غير مقتنع بالقدر الكافي. والتصرف الآن، وبسرعة، هو الضمان الثابت الوحيد الذي يمكننا إعطاؤه لمواطني العالم لالتزامنا بالعدالة الاجتماعية والتنمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد أندرياس موشوتاس، وزير العمل والضمان الاجتماعي في قبرص.

السيد موشوتاس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف لبلدي، قبرص، ولي شخصيا أن أشارك في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وأود أن أنقل التحيات القلبية لرئيس جمهورية قبرص السيد غلافسوس كليريدس، وأن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على أعماله التحضيرية الممتازة، وأن أشكر بإخلاص فائق رئيس اللجنة التحضيرية وجميع الأفرقة العاملة على عملهم الشاق.

لقد أعلنت حكومة قبرص عن تأييدها للبيان المدلى به أمس باسم الاتحاد الأوروبي. بيد أنني أود أن أضيف أشياء قليلة إلى ما جاء فيه.

عندما تكلمت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ركزت على أهمية التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية لتحقيق السلام والأمن داخل الدول وبينها والمحافظة عليها، وأيدت ضرورة إنشاء إطار عمل يضع الناس في مركز التنمية ويوجه اقتصاداتنا لكي تلبي الاحتياجات البشرية بصورة أكثر فعالية. وما جاء في البيان يظل وجيها اليوم.

ويوضح استعراض وتقييم نتائج القمة أنه، بقصد تنفيذ التزامات كوبنهاغن، تم البدء في كثير من السياسات والبرامج الجديدة على الصعيد الوطني، بينما أعادت المنظمات الدولية تركيز أنشطتها. لكن الكثير ما زال ينبغي إنجازه نظرا لزيادة العولمة، ولا سيما منذ ظهر بوضوح أن استجابات السياسة الوطنية والدولية غير متساوية.

ويود وفدي أن يتكاتف مع الدول الأخرى أعضاء الأمم المتحدة، ومع المنظمات الدولية والعناصر المهتمة الأخرى في جعل نتائج مداولاتنا هذا الأسبوع تمثل خطوة هامة إلى الأمام في تحقيق الأهداف المتفق عليها في القمة، لأن التطورات التي حدثت في السنوات التي انقضت منذ ذلك الحين تؤكد تماما احتفاظ هذه الأهداف بوجاهتها والحاجة إلى مبادرات جديدة ونهج مبتكرة.

ونحن، شأننا شأن الآخرين، ندرك ضرورة استباق واستبدال النتائج الاجتماعية والاقتصادية السلبية، والسلبية المحتملة، الناتجة عن عملية العولمة، وتعظيم منافعها إلى الحد الأقصى لجميع أعضاء المجتمع، بما في ذلك من لهم احتياجات خاصة. وفي هذا الصدد تود حكومتي أن تركز على الأهمية التي تعلقها على إعلان حقوق العمال الأساسية

لمنظمة العمل الدولية والنهوض بهدف العمالة الكاملة والمنتجة. والواقع أن شغل وظيفة لائقة هو حجر الزاوية في منع وتخفيف الفقر وتحقيق قدر أكبر من الانسجام الاجتماعي.

ولهذا السبب كان النهوض بالعمالة الكاملة والمنتجة، على النحو المدعو إليه في اتفاقية منظمة العمل الدولية ١٢٢، هدفا دائما للسياسة الاجتماعية لحكومة قبرص منذ إنشاء جمهورية قبرص في عام ١٩٦٠.

وتظل الأولويات العليا لحكومتي والشركاء الاجتماعيين تتمثل في الاستثمار في التعليم والتنمية البشرية، وتحسين تشغيل سوق العمل، والنهوض بالمساواة بين الجنسين وعدم التمييز في العمالة وظروف العمل وحماية الفئات المحرومة والضعيفة من خلال تدابير خاصة.

تتضمن الوثيقة A/S-24/2/Add.2 (Part III) المعنونة ''إجراءات ومبادرات إضافية لتنفيذ الالتزامات المقطوعة في مؤتمر القمة'' مقترحات جيدة كثيرة يدفع اعتمادها ببرنامج التنمية الاجتماعية إلى الأمام بالتأكيد. ولا تسمح لي قيود الوقت بالتعليق على هذه المقترحات. وبدون التقليل من أهمية أي من المقترحات، أود في هذه الكلمة القصيرة أن أخص بالذكر أهمية الاقتراح الذي يوصي بتكوين فريق عامل لوضع مبادئ توجيهية بشأن المبادئ السليمة والممارسات الجيدة في التنمية الاجتماعية للنهوض بأهداف القمة الثلاثة. ونعتقد أن هذا الاقتراح يمكن أن تكون له قيمة عملية جيدة للحكومات وللمنظمات الدولية.

وأود أن أختتم بشكر الحكومة السويسرية على كرم ضيافتها وبالإعراب عن الإيمان بأن الجهود المستثمرة في هذه الدورة الاستثنائية، وكذلك نتائجها، سوف تثبت جدارتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد إدوارد لواسّا، وزير الدولة بمكتب نائب رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة.

السيد لواسّا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي باسم حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، أن أعرب عن خالص امتناننا لشعب وحكومة سويسرا على كرم الضيافة التام وعلى الترتيبات الممتازة المعدة للقمة. كما أنتهز الفرصة لتهنئتكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لتوجيه دفة أعمال هذا الاجتماع. ويثق وفدي بأن مداولاتنا سوف تتوج، تحت إرشاداتكم الحكيمة، بالنجاح العظيم.

نجتمع هنا اليوم لنقيِّم التجارب المكتسبة خلال تنفيذ برنامج عمل كوبنهاغن، المعتمد أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في ١٩٩٥. وبالنسبة لنا في تنزانيا، كان برنامج عمل كوبنهاغن بمثابة منشط أعاد الحماس والنشاط إلى المبادرات المطروحة في ميدان التنمية الاجتماعية والتكامل الاجتماعي في مساعينا الإنمائية.

ورغم وجود تحديات ضخمة، سجلت تنزانيا إنجازات هامة في ميدان التحول الاجتماعي والتنمية منذ عام ١٩٩٥. وعلى مدار السنين اتخذت الحكومة تدابير لتهيئة بيئة تمكينية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تأمين الحصول، كحق أصيل، على الإنصاف والمساواة في الفرص الاجتماعية والاقتصادية مع التوسع العريض في المشاركة في عملية صنع القرار. وبالمثل، اتخذت إجراءات نحو تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الفئات المحرومة في مجتمعنا. ويسرني إبلاغ الجمعية العامة بأن انتهاج سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية، وكذلك إعادة تشكيل مؤسسات القطاع العام ترك بالفعل

أثـرا إيجابيا على تقديم الخدمات وزيادة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

لقد حددت حكومة تنزانيا عددا من مجالات التدخل ذات الأولوية لعلاج مشكلة الفقر وتشمل تلك المجالات تعزيز التعليم الأساسي، لا سيما للبنات، وزيادة الشفافية وتعزيز المحافل الاستشارية لتبادل الأفكار فيما بين جميع أصحاب المصالح. وفضلا عن ذلك، اتُخذ عدد من التدابير لعلاج مشكلة الفقر والمسائل المتصلة به، منها تخويل مكتب نائب رئيس الجمهورية بولاية التنسيق الشامل لمبادرات القضاء على الفقر واعتماد استراتيجية وطنية متعددة الأبعاد للقضاء على الفقر. وتحدد هذه الاستراتيجية سنة ٢٠١٥ هدفا لتخفيف حدة الفقر المدقع إلى النصف وسنة ٢٠٢٥ هدفا للقضاء التام على الفقر.

وتشمل المزايا الرئيسية لتنزانيا في مكافحتها للفقر السلام والهدوء اللذين ما زال البلد متمتعا بهما. وبالرغم من ذلك، عرفت تنزانيا خلال تجربة مريرة أن حالة عدم الأمن في بلدان منطقة البحيرات الكبرى تخل إلى حد كبير بأمنها الداخلي. وتقدم تنزانيا المسكن للاجئين الفارين من الحرب الأهلية في دول مجاورة متحاربة. ومع أن حماية حقوق الإنسان للاجئين ضرورية، حسبما تنص اتفاقيات الأمم المتحدة، يشكل تدفق اللاجئين بصورة مستمرة إلى البلد تهديدا للسلام والبيئة والتنمية الاجتماعية في المناطق المتلقية من البلد. لذلك يتحتم على المجتمع الدولي أن يعمل على إقرار السلام في تلك الدول وأن يشارك في إصلاح الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية الاقتصادية والبيئة كوسيلة لتوطيد السلام في مناطق الصراع ومساعدة الدول الفقيرة المضيفة للاجئين.

وبالرغم من أن تنزانيا حققت بعض الإنجازات بصدد تنفيذ أهداف القمة الاجتماعية، عمل عدد من العقبات على إبطاء سرعة تقدم جهودنا، بل إن العقبات أدت إلى ضياع بعض الجهود. أولا، في سياق تنفيذ تدابير الحد من الفقر، تعاني تنزانيا، مثلها في ذلك مثل البلدان الأقل نموا الأخرى، من قيود عبء خدمة الدين، الذي يحد من قدرتنا على تخصيص المزيد من الموارد للتنمية الاجتماعية. وقد اضطرت الحكومة منذ عام ١٩٩٥ على أن تنفق في كل سنة في المتوسط زهاء ٤٠ في المائة من إيراداتها المحلية على خدمة الدين.

وحسبما قلنا مرارا وتكرارا في محافل دولية أخرى كثيرة، تتطلب مشاكل الدين التي تواجهها أقل البلدان نموا حلولا عاجلة. ومع أننا نشعر بالتقدير للتدابير المتخذة حتى الآن، نلاحظ مع الأسف أن تلك التدابير لم تعالج بصورة ملائمة هذه العقبة المدمرة. ومع مراعاة الإجماع الدولي على ضرورة اتخاذ المزيد من التدابير بصورة عاجلة لمساعدة البلدان النامية على انتشال نفسها من مصيدة الدين، فإننا نتوقع أن يخلص مؤتمر القمة هذا إلى التزامات أكيدة استجابة لطلب الكثير من الوفود التي تكلمت قبلي، بإلغاء الديون، الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء، التي تدين بها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ثانيا، هناك مشكلة عدم كفاية الموارد المحلية، إضافة إلى انخفاض تدفقات الموارد من شركائنا في المعونة وفي التنمية. وأسفر تنفيذ برنامج الإصلاح والسياسة المتعمدة التي تتبعها الحكومة للقضاء على الفقر عن زيادة الموارد المخصصة للقطاعات الاجتماعية. والحصة المخصصة للقطاعات الاجتماعية من موارد الميزانية آخذة في الزيادة بصورة تدريجية، فقد زادت من أقل من ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٩. وبالرغم من ذلك، لم تكن هذه الزيادة كافية لإصلاح حالتنا. ولكي يتسنى لبرنامجنا الإصلاحي أن يحرز النجاح، من الضروري إقامة المزيد من التعاون مع شركائنا في التنمية.

في إطار البيئة الحالية التي يتحول فيها الاقتصاد العالمي إلى العولمة بصورة متزايدة لا يوجد بلد في معزل عن آخر، وإن التنمية في جزء من العالم تترك آثارا في كل الأماكن الأخرى. لذلك، من الضروري أن تكمل الجهود الوطنية بالتعاون الدولي. وثمة حاجة إلى تدفق موارد إضافية جديدة من البلدان المتقدمة النمو لمساعدة الآخرين. وتقتضي الضرورة العمل بصورة عاجلة لتهيئة بيئة اقتصادية دولية عادلة ومنصفة وغير تمييزية تُفضي إلى التنمية الاجتماعية وتلبي احتياجات الفقراء.

منذ ظهور وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، حدث عدد من النكسات من خلال إضعاف وتقليل قوة العمل التي يدعو إليها مسيس الحاجة. وتدل التقديرات على أنه بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، بلغت نسبة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في تترانيا ١,٦ مليون نسمة، وينتشر الوباء بصورة تدريجية في أرجاء البلد. ومع زيادة قوة انتشار المرض، ندرك أننا كبلد، بحاجة إلى عمل الكثير لمكافحة هذا المرض. ويتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يضاعف جهوده لمكافحة الوباء.

هذه القيود القائمة حاليا لا تُغير بأية طريقة التزامنا ببرنامج عمل كوبنهاغن. وفي هذا الصدد، ستواصل تترانيا تعزيز شراكة القطاعين العام والخاص من أجل البرمجة والتنمية المستدامة، وإعادة تشكيل هياكل مؤسسات الخدمة العامة لتعزيز الكفاءة وتناسب المردود مع التكلفة. وفضلا عن ذلك، ستواصل تترانيا اتخاذ تدابير مضاعفة ترمي إلى استئصال الفقر.

قبل أن أختتم بياني اسمحوا لي أن أبدي ملاحظة: التنمية الاجتماعية العالمية في أزمة. الأزمة أكثر حدة في البلدان النامية، التي تتعرض فيها المكاسب التي حققتها في مجال التنمية الاجتماعية في الماضي لخطر التدهور والتردي ونتيجة لذلك، أضحت الفجوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع. وينبغي لمؤتمر القمة هذا أن يأخذ في الحسبان حقيقة أننا جميعا في نفس الورطة ومصيرنا لذلك، واحد. ومن المستحيل، على الأجل الطويل، أن نحافظ على مستوى رفيع من التنمية الاجتماعية في منطقة ما عندما يسود في نفس الوقت فقر مدقع وتدهور بشري على نطاق واسع في المناطق الأخرى.

ويحدونا الأمل – أمل كبير – أن تؤدي نتائج مؤتمر القمة هذا إلى إثارة حماسة التزامنا الجماعي الذي تعهدنا به في عام ١٩٩٥ وأن نوفر السبل لزيادة فعالية الجهود المبذولة لتنفيذ برنامج العمل في ظل غايات واستراتيجيات وأهداف واضحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة مايا برهو، وزيرة الشؤون الاجتماعية والصحة في فنلندا.

السيدة برهو (فنندا) (تكلمت بالانكليزية): أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الاستثنائية الهامة. وتعرب فنلندا عن موافقتها التامة على البيان الذي أدلى به السيد إدواردو فرو رودريغيز، وزير الشؤون الاجتماعية وشؤون العمل في البرتغال، باسم الاتحاد الأوروبي.

في هذا الأسبوع نجري مرة أخرى مداولات على مستوى سياسي عال بشأن التنمية الاجتماعية. وأنا على يقين بأن الإنجازات التي تحققت منذ خمس سنوات في كوبنهاغن سوف تزداد، بل إنها سوف تُستكمل وتُعزز أيضا هنا في جنيف.

وأود أن أبدي بضع ملاحظات عن القضايا التي تهم فنلندا بصفة خاصة. هذه القضايا هي العالمية والمساواة في

الفرص؛ والقضايا المتصلة بنوع الجنس؛ وحقوق الإنسان، بما فيها الحقوق المتصلة بالجنس والحقوق الإنجابية؛ والصحة والتعليم؛ وتمويل التنمية الاجتماعية. وتشكل هذه القضايا جميعا أركانا أساسية للتنمية الاجتماعية ويُسلم بها بصورة متزايدة على أنها أركان أساسية للتنمية الاقتصادية أيضا. إن أبعاد التنمية المستدامة – التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة – مترابطة ويعزز بعضها البعض الآخر. وأود أن أركز على أن التنمية الاجتماعية المستدامة تُعد بخاصة شرطا أساسيا لتحقيق التنمية والرفاهية.

في كوبنهاغن سلم رؤساء الدول والحكومات بالحاجة الملحة إلى معالجة المشاكل الاجتماعية العميقة، وبخاصة الفقر والبطالة والعزلة الاجتماعية، التي تعاني منها كل البلدان. ونظرا لسرعة تقدم العولمة، فإن نداءهم مناسب بدرجة أكبر في الوقت الحالي. فالعولمة عملية تولد ترابطا متزايدا في عالم اليوم. وحيث أنها تنطوي على تحديات وفرص، في نفس الوقت، فيمكن أن تؤدي أيضا إلى تزايد الضعف، وإلى زيادة التهميش، في أسوأ الحالات. والتحدي الذي نواجهه هو أن نعمل على أن تعود هذه العملية بالفائدة على الجميع.

إن فنلندا ملتزمة تماما بتنفيذ تعهدات كوبنهاغن. وهذا ينطبق على السياسات المحلية والدولية، بما في ذلك التعاون الإنمائي. فالهدف هو إقامة مجتمع ينمو بشكل مستمر ويكفل للجميع فرصة للعمل المجدي، والحياة المستقلة، والمشاركة النشطة في المجتمع المحلي وفي المجتمع برمته. وتركيز اهتمامنا على زيادة التكامل الاجتماعي والحد من الفقر إلى كفالة وصول الجميع إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وتوفير خدمات اجتماعية إضافية لجماعات مستهدفة لها احتياجات خاصة. وعند تحقيق مجتمع لصالح الجميع، تعلمنا من تجربتنا أن مساعدة المعوزين بالتدابير الهادفة المخصصة قد لا تكون كافية.

خلال العملية التحضيرية لكوبنهاغن + ٥، كان هناك اتفاق واسع النطاق على أن العناصر الأساسية لتهيئة بيئة تمكينية للتنمية الاجتماعية هي احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والديمقراطية، والحكم الرشيد والمساواة بين الرجال والنساء. وتقع مسؤولية إنفاذ هذه الحقوق والمبادئ على عاتق الحكومات الوطنية.

تتحمل الحكومات أيضا المسؤولية الأساسية عن ضمان توفر الخدمات الاجتماعية والصحية الأساسية وإمكانية وصول الجميع إلى تلك الخدمات التي يمكن أن يقدمها القطاعان العام والخاص، على أن تكملها أطراف ثالثة، مثل المنظمات غير الحكومية والعمل الطوعي. ومن أجل توفير مزيد من الموارد لتلك الخدمات، وبالتالي لأهداف القضاء على الفقر على نطاق أوسع، تشجع فنلندا البلدان المتقدمة النمو والنامية على النظر بصورة شاملة في تنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠.

وعلى المجتمع الدولي، وخاصة منه منظومة الأمم المتحدة، أن يعزز دعمه لحكومات البلدان النامية، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في الجهود التي تبذلها لتنفيذ التزامات كوبنهاغن. والأمل معقود على أن يوفر تمويل عملية التنمية الزخم السياسي ويعبئ الموارد اللازمة للتنمية الاجتماعية وكذلك للتنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج أهم المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة.

سوف يكون الشمول الاقتصادي العالي المستوى عنصرا أساسيا في الحفاظ على التماسك الاجتماعي لدى الاستجابة لتحديات العولمة والتحول تدريجيا إلى مجتمع قائم على المعلومات. وبصفة خاصة، زاد خطر تهميش المسنين والعمال غير المهرة، مع انتشار الإنتاج القائم على كثافة تكنولوجيا المعلومات. ويجب أن تكون التكنولوجيات

الحديثة للمعلومات والاتصالات متاحة للجميع. وينبغي استغلال إمكانات تلك التكنولوجيات من أجل توسيع نطاق التعليم الأساسي، خاصة في اتجاه المجموعات المستبعدة والمحرومة.

وتمكن التحسينات في نتائج الأداء الاقتصادي وسوق العمل من استعادة العمالة الكاملة كأولوية أساسية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية ويعتبر احترام المبادئ الواردة في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في مجال العمل وتعزيزه وإعماله ومتابعته من الأمور الأساسية أيضا في هذا السياق. ولا يمكن المغالاة في تأكيد ما لدينا من أدلة راجحة حول ربحية الاستثمار في القطاع الاجتماعي. فالاستثمار الطويل الأجل في الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى يؤدي إلى نتائج اقتصادية واجتماعية أفضل من أي استثمار آخر. فهو يزيد الإنتاجية الاقتصادية، مما يساعد على تحقيق العمالة الكاملة والقضاء على الفقر وتعزيز الرفاه الاجتماعي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد جونسون (أيسلندا).

أود أن أؤكد، بصفتي امرأة وأُما، أنه يجب مراعاة النساء والفتيات بصورة خاصة عند ضمان وصول الجميع إلى التعليم الأساسي الجيد وكذلك إلى خدمات الدعاية الصحية الأولية الجيدة، بما في ذلك، خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة.

وهناك موضوع آخر له أهمية بالنسبة لوفدي هو موضوع مواصلة تطوير المبادئ والممارسات الجيدة المتفق عليها دوليا، في السياسات الاجتماعية، على النحو المقترح من البنك الدولي في نيسان/أبريل ١٩٩٩. ومراعاة للدور الأساسي للأمم المتحدة في إقرار المبادئ والمعايير والقواعد يجب أن تقدم البلدان الحاضرة هنا كامل دعمها للأمم المتحدة وأن تقوم بدور رائد في هذا الجهد.

ختاما، أود أن أعيد تأكيد رسالة هامة من رسائل مؤتمر قمة كوبنهاغن. إن التنمية الاجتماعية التي يكون الإنسان محورها يجب النظر إليها في سياق الأمن أيضا. فالفقر والتفكك الاجتماعي والبطالة والضغوط الديمغرافية والأوبئة – خاصة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) – والهجرات الجماعية تشكل أخطارا حديثة على الأمن. ولذلك، تعتبر الاستثمارات في التنمية الوطنية استثمارات في العناصر الأساسية ذاتها للمجتمعات المعاصرة وهي: الاستقرار والأمن والسلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أدعو الآن معالي السيد أناستاسيوس جيانيتسيس، وزير العمل والخدمات الاجتماعية في اليونان.

السيد جيانيتسيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وأود أن أهنئ السيد غوريراب على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في مؤتمر القمة هذا. وأود أن أؤكد له أن وفدي سيقدم له كامل الدعم والتعاون في سبيل تتويج هذا الاجتماع البالغ الأهمية بالنجاح.

قبل خمس سنوات، في مؤتمر قمة كوبنهاغن، توصلنا إلى توافق آراء حول جعل الإنسان محور سياساتنا الوطنية فيما يتعلق بالفقر والبطالة والعزلة الاجتماعية. وباسم حكومتي، أود اليوم أن أؤكد من جديد التزام اليونان بمقاصد وأهداف إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وإلى جانب ذلك، فقد حضرنا إلى هنا، شأننا شأن كثيرين غيرنا، لتحديد التحديات والاتجاهات الجديدة. وأهم من ذلك، أننا نجتمع هنا للاتفاق على مزيد من الإجراءات والمبادرات، ولكفالة

قطع مزيد من الالتزامات من أجل التنمية الاجتماعية وضمان تنفيذها.

ولقد أثبتت تجارب كل هذه السنين أن التنمية الاجتماعية ليست تطورا طوليا مستقيما. فالتقدم المحرز في بعض القضايا كثيرا ما يقترن بالتخلف في مجالات أخرى؛ وتلاحظ مثل هذه الظواهر المتناقضة سواء داخل المجتمعات أو فيما بين الدول.

وفي السياق الدولي الجديد لعالم يتجه إلى العولمة، تتسبب التطورات الاجتماعية والتكنوجيات الجديدة في خلق أنماط جديدة من التباين والتفاوت، إلى جانب القديم منها. وعلى سبيل المثال، فإن الفقر، والبطالة، والهجرة، والعنف، واستغلال المرأة والطفل، والظروف غير المتوازنة، وغير العادلة في كثير من الأحيان، في مكان العمل، باتت تتخذ أشكالا جديدة، وأصبحت مصدر قلق للعديد من البلدان.

ومع دخولنا القرن الحادي والعشرين، يتضح لنا أكثر فأكثر أن واقعا اقتصاديا واجتماعيا جديدا أخذ يتكشف، وأن علينا أن نكثف أهداف سياستنا وأدواتها تبعا لذلك، وبصفة خاصة، فإن فعالية تدخلات السياسة ترتبط على نحو متزايد بنهج أكثر تركيزا على الأهداف وأكثر انتقاء فيما يتعلق بالعواقب الاجتماعية المترتبة على البطالة، والتغير التقني، والعولمة.

وأنتقل للحديث عن بلدي، اليونان، بصفة خاصة. فاسمحوا لي أن ألقي الضوء على بعض الملامح الرئيسية للعام الماضي، تلك الملامح التي كان لها تأثير واضح على التنمية الاجتماعية.

أولا، على الرغم من أننا قمنا خلال هذه الأعوام بتنفيذ برنامج صارم لتحقيق الاستقرار، فقد اشتملت سياستنا دائما على برنامج اجتماعي مميز. وقد زاد الإنفاق الاجتماعي كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، زيادة طفيفة خلال الأعوام الأخيرة. وكان لهذا المزيج أثره الإيجابي في نجاح سياسة الاقتصاد الكلي.

ثانيا، من الأهداف الهامة في برنامجنا السياسي إكمال عملية إعادة التشكيل الهيكلي، والخصخصة، وبجه عام، السياسات الهيكلية، بتدخلات تشمل التوزيع المتوازن للتكاليف والفوائد بين أصحاب المصلحة. وإلى جانب آثاره الاجتماعية، ساعد ذلك على تسهيل عملية إعادة التشكيل الهيكلي وآثارها الإيجابية على النمو. وأخيرا، ساهم ذلك في تدعيم الأساس المالي لسياستنا الاجتماعية ذاتها. وتعتبر آليات الحوار الاجتماعي والمشاركة عنصرا هاما في سياساتنا.

ثالثا، إبان فترة التسعينيات، كانت اليونان من بين البلدان التي شهدت تدفقا كبيرا للاجئين لأسباب اقتصادية، أغلبهم من البلدان المجاورة. ومن بين بلدان الاتحاد الأوروبي، فإن اليونان هي صاحبة واحدة من أعلى النسب المئوية، للمهاجرين قياسا على التعداد الكلي للسكان. وإن كان ذلك يمثل أمرا واقعا، إلا أنه يسهم مساهمة كبيرة ي تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة.

كان قبول انضمام اليونان مؤخرا إلى منطقة اليورو يمثل مرحلة أساسية، لا في سياساتنا الاقتصادية فحسب، بل وفي سياساتنا الاجتماعية كذلك.

ويقوم برنامجنا الاجتماعي في هذه المرحلة الجديدة على ستة محاور رئيسية. يتمثل المحور الأول في مكافحة جذور الاقتصاد الاجتماعي، والتفاوتات الاجتماعية الصارخة والفقر، وهي أمور ليست اقتصادية فحسب، بل إنها ذات طابع سياسي واجتماعي أيضا. أما الأولوية الثانية، وهي أكثر تحديدا، فتتعلق بوضع سياسات للحد من البطالة، التي نعتبرها الآن أكبر مصدر للمشاكل الاجتماعية. وتأتي السياسات الهادفة إلى تيسير نشر المعارف الجديدة وتهيئة

الهياكل التكنولوجية الأساسية للأجيال الفتية، ولا سيما للأشخاص العاطلين، على رأس برنامجنا للأعوام التالية.

أما الأولوية الثالثة فتتمثل في الحفاظ على شبكة للأمان من الإقصاء الاجتماعي، وخاصة بالنسبة للأشخاص ذوي القدرات المحدودة، لتمكينهم من الاستجابة للظروف المتغيرة. وتتمثل الأولوية الرابعة في تحسين الإطار المؤسسي بشأن القضايا الجنسانية والأقليات.

وأولويتنا الخامسة هي تطوير نظام الضمان الاجتماعي. إنه التزام سياسي بالحد من المخاطر المترتبة على تزايد العجز الاجتماعي نتيجة للمشكلات التي ينطوي عليها نظام المعاشات التقاعدية. ومن الأهمية بمكان إيجاد نظام فعال، يكفل للموظفين الاستقرار والثقة في مستقبلهم. وما لم يحدث ذلك، فسوف يطل الفقر والإقصاء برأسيهما تدريجيا، ويخلقان ضغوطا جديدة على مجتمعاتنا.

وأخيرا، فإن الانتقال إلى ما يعرف بالاقتصاد الجديد يقتضي تنفيذ آلية تعويضية لتيسير عملية التكيف والتوافق الاجتماعي. ونعتقد أن الإدماج الاجتماعي والاستقرار الاجتماعي في الاقتصاد الجديد يرتبطان ارتباطا وثيقا بالسياسات الهادفة إلى نشر فوائد التنمية في مجتمعاتنا على أوسع نطاق. وينبغي أن يكون الوصول إلى الخدمات والأهداف الأساسية أحد الشواغل الدائمة في سياساتنا.

واليونان، الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي، والعضو المؤسس في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، تؤيد تنفيذ الإعلانات والاتفاقيات الدولية بشأن حقوق الإنسان تنفيذا كاملا. وتضم اليونان صوتها تماما إلى البيان الذي أدلت به الرئاسة البرتغالية للاتحاد الأوروبي أمس.

ومن الأمور ذات الأهمية المطلقة أن نعمل من أجل حماية مبادئ كوبنهاغن، وأن نؤكد التزامنا الراسخ بها مجددا، مع إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ برنامج العمل. وفي الوقت نفسه، وبالنظر إلى التحديات التي تواجه البشرية في الألفية الجديدة، يكون لزاما، أيضا أن يتم تحقيق هذه الأهداف بروح التعاون البناء والاحترام المتبادل والتفهم للاحتياجات وللمصالح الخاصة. وبهذه الروح، يحدونا وطيد الأمل والرجاء في أن تكون الوثائق الختامية لهذا الحدث البارز نتاج الاتفاق العام وأن يكون اعتمادها بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد سيلستين كاباندا، سكرتير الدولة بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في رواندا.

السيد كاباندا (رواندا) (تكلم بالفرنسية): باسم حكومة وشعب رواندا، اسمحوا لي بأن أعرب عن تحياتنا الحارة للسيد الرئيس. وباسم وفد رواندا، أود كذلك أن أعرب عن الامتنان لحكومة وشعب سويسرا على ما لقيناه من كرم الضيافة.

واسمحوا لي أيضا بأن أتقدم بالتهنئة للأمم المتحدة على تنظيم هذه القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في جنيف. إن هذا الاجتماع الذي يأتي كمتابعة لمؤتمر قمة كوبنهاغن، يمثل فرصة قيمة لتبادل الأفكار، الأمر الذي يتيح إمكانية التوصل إلى تصور مشترك ومتسق بشأن القضايا الماثلة والفرص المتاحة لتعزيز الرفاه الاجتماعي.

وتبين تجارب العقود الثلاثة الأخيرة أن الاستراتيجيات الإنمائية التي اعتمدتها غالبية البلدان الأفريقية لم تحدث الأثر المنتظر فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية. وفيما يختص بالعوامل الداخلية، فإن هذا الأداء، الهزيل يفسر أساسا بعدم ملاءمة سياسات الاقتصاد الكلي والمديونية، وطول أمد الصراعات وسوء إدارة الأصول العامة. أما بالنسبة للعوامل الخارجية، فإن قيام البلدان الصناعية بتثبيت أسعار السلع الأساسية لم يسمح للبلدان النامية بالاستفادة من المبادلات

التجارية، مما أدى لانعدام التوازن الدائم بين المدفوعات وحتى إلى اللجوء على نحو متزايد إلى الديون الخارجية.

وعلى الرغم من تطبيق برامج التعديل الهيكلي الرامية إلى تصحيح أخطاء الماضي، وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية، والنهوض بالحكم الصالح، لا بد أن نلاحظ أن هذه البرامج لم تمكن من تحقيق نمو اقتصادي ذي شأن. فالنساء، والأطفال والفقراء بوجه عام لا يزالون هم الفئات الأشد تأثرا بالفقر، الذي لا يزال متفشيا على نطاق واسع في أفريقيا. وفوق كل ذلك يأتي عبء الدين الخارجي، الذي يستهلك تسديده معظم الميزانية – الذي كان ينبغي أن يوجه للأعمال الاجتماعية وسيمكن إلغاء هذا الدين البلدان الفقيرة من تخصيص مزيد من الموارد المالية لصالح الأعمال الاجتماعية، وبالأخص ما يستهدف منها القطاعات المحرومة من السكان.

ومع أن كثيرا من البلدان الأفريقية، لا سيما البلدان الواقعة في منطقة البحيرات الكبرى، تبذل محاولات من أجل مواجهة تحدي التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، فإن الصراعات القائمة بين شعوب هذه المنطقة في الوقت الحالي تشكل عقبة كبرى لا بد من إزالتها حتى يتسنى تحقيق التنمية لتلك البلدان. وينبغي لمجلس الأمن أن يعزز وجوده في تلك البلدان وفقا للالتزامات الثابتة التي تعهد بها.

وبالنسبة للبلدان التي مرت بحروب طويلة – وخاصة رواندا، التي شهدت إبادة جماعية في عام ١٩٩٤ – ينبغي للاستراتيجية الرامية إلى تحقيق الرفاهية لشعوبها، وخاصة تلك إلى الحد من الفقر، أن تأخذ في الاعتبار البحث عن حلول للصراعات، وإزالة المشاكل الهيكلية واتخاذ إجراءات للتخفيف بصورة عاجلة من آثار الإبادة الجماعية.

إن الإبادة الجماعية التي مرت بها رواندا في عام ١٩٩٤ قد أضعفت بشدة النسيج والتماسك الاجتماعي – الاقتصادي على الصعيد الوطني. ومن وجهة النظر الاجتماعية، فإن الإبادة الجماعية زادت مستوى الفقر سوءا، حيث ارتفع من ٥٣ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٧٠ في المائة في عام ١٩٩٦. وبالإضافة إلى هذا العدد الهائل من الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر هناك أيضا فئات ضعيفة من الأرامل، وضحايا الإبادة الجماعية والأيتام الذين يعولون أسرا.

وفي مواجهة هذه المشاكل، اضطلعت حكومة الوحدة الوطنية في رواندا، بالتعاون مع شركائها الإنمائيين بتدابير هامة تهدف إلى إعادة إرساء الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية من أجل تحقيق الحكم الصالح وسيادة القانون اللذين يمكنان من تعزيز رفاهية الشعب بأسره بطريقة مستدامة ومنصفة.

والواقع أن مراجعة للإجراءات المتخذة بعد الإبادة الجماعية التي حدثت في عام ١٩٩٤، أصبح في الوقت الحالي يدعو إلى الارتياح. ومن بين تلك الإجراءات يمكن أن نذكر إصلاح النظام القضائي وإنشاء مؤسسات جديدة – تشمل ما نسميها بمحاكم ''جاكاكا''، التي تشجع المشاركة في إقامة العدالة – الشروع في عملية تهدف إلى تحقيق اللامركزية والديمقراطية في الهياكل الإدارية، وإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان ولجنة الوحدة والمصالحة الوطنية، وسن تشريع يهدف إلى تمكين المرأة – يرمي بصفة أساسية إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ويهدف أيضا إلى إنشاء لجان تجمع بين ممثلات للنساء على مستوى الإدارة المحلية وعلى المستوى الوطني. ويوجد في الوقت الحالي تمثيل للنساء على جميع المستويات، بما في ذلك الجمعية الوطنية. وأنشأت الحكومة أيضا صناديق محلية تهدف إلى تمكين المرأة وتشجيعها في مجال الأعمال التجارية من خلال جملة أمور، من بينها منح قروض صغيرة للنساء في المناطق الريفية.

وعلى الرغم من أن النتائج التي أحرزت في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠ تدعو إلى الارتياح، فإن رواندا لا تزال تواجه مشاكل كبرى في التنمية الاجتماعية. فمتوسط العمر المتوقع للفرد ٤٩ سنة، بينما كان في عام ١٩٩٠، ٥٣ سنة. وهذا الانخفاض الحاد في متوسط العمر المتوقع يُعزى جزئيا إلى زيادة انتشار نقص المناعة البشرية المكتسبة/الإيدز. إذ ارتفعت نسبة الإصابة من ٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١١ في المائة اليوم.

وفي وجه هذه الحالة، أعدت حكومة الوحدة الوطنية رؤيتها الإنمائية لتغطي الفترة من الوقت الحالي إلى عام ٢٠٢٠. وأنشأت أيضا هياكل لوضع ومتابعة استراتيجيات ترمي إلى الحد من الفقر. وبالإضافة إلى التدابير الرامية إلى زيادة دخل السكان المحرومين وحصولهم على العناية الصحية، ومياه الشرب والتعليم، فإن الرؤية الإنمائية لبلد فقير مثل رواندا، لا يملك موارد طبيعية كبيرة، تقوم أيضا على طرائق بديلة أخرى مثل تنمية الموارد البشرية والمهارات الجديدة.

وتولي حكومة رواندا أهمية كبيرة للتعاون الدولي والإقليمي والثنائي. ولا يمكن لأهداف التنمية الاجتماعية التي حددتها الدولة، وخاصة الأهداف المتصلة بالحد من الفقر، أن تتحقق إلا بالتعاون الفعال مع الشركاء الدوليين الذين يعملون في القطاعات الإنتاجية والاجتماعية. وسيكون التعاون مع المجتمع الدولي مصحوبا باندماج بلدنا في اقتصاد السوق.

ولا أود أن أختتم بياني دون تكرار تهانئي لمنظمي هذه الدورة وللمجتمع الدولي بشكل عام على الجهود المبذولة في مجال التنمية، وخاصة في إطار تعزيز التعاون والتضامن بين الشعوب في جميع أرجاء العالم لجعل التنمية دائما أكثر فعالية وبناء عالم أفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة سمارانداً دوبرسكو، وزيرة العمل والحماية الاجتماعية في رومانيا.

السيدة دوبرسكو (رومانيا) (تكلمت بالفرنسية): إن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة تتيح لنا فرصة لاستعراض الإنجازات التي تحققت منذ عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ولتحديد الوسائل الملائمة لمكافحة الفقر وبالتالي تعزيز احترام الكرامة الإنسانية. وهذه مهمة صعبة، ولكنها مهمة عادلة ونبيلة.

وتعلن رومانيا عن تأييدها للبيان الذي أدلت به رئاسة البرتغال للاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الأعضاء والبلدان المنتسبة.

وأود أن أركز على جوانب معينة ذات أهمية لبلدي.

فعلى النقيض من توقعات سكان رومانيا، يجري التحول من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي قائم على اقتصاد السوق خلال أزمة اقتصادية مستفحلة صحبها تدن كبير في مستويات المعيشة. ففي الفترة الراهنة انخفض الدخل الحقيقي لأكثر من ٤٠ في المائة من السكان منذ عام ١٩٨٩. وأصبح الفقر من أخطر المشاكل الاجتماعية للمجتمع الروماني، ومكافحته ذات أولوية في سياسة رومانيا الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من أن الوقاية من الفقر لم تكن في البداية موضوع سياسات منتظمة ومتماسكة فإنها أصبحت ضرورة مطلقة بالنسبة للسلطات، وأثرت إلى حد ما على وضع خطة الإصلاح والوتيرة لتنفيذها.

وللحيلولة دون ازدياد الفقر، اعتمدت تدابير للحماية الاجتماعية. وهي تشمل ضمان حد أدنى من الأجور، وإنشاء نظام لحماية العاطلين عن العمل وتمديد فترات الفوائد، وتقرير مساعدة اجتماعية للأسر ذات الأطفال، وزيادة الفوائد الاجتماعية، وتطوير الخدمات

الاجتماعية. ومن سوء الطالع، أن فعالية هذه التدابير قد تضاءلت بسبب الحالة العامة للاقتصاد الوطني.

وفي ظل هذه الأحوال، كان في عام ١٩٩٨ أكثر من ٧,٦ ملايين شخص يعيشون في حالة فقر، وبلغت النسبة العامة للفقر ٣٣,٨ في المائة. وأشد الأسر تضررا هي الأسر التي يكون عائلها إما عاطلا عن العمل أو مزارعا أو رجل أعمال في قطاع غير الزراعة. ولا يستطيع الأفراد التغلب على الفقر بمفردهم. ويجري الاضطلاع بعمل متضافر من قبل الدولة، والسلطات العامة والمجتمع المدني من خلال استراتيجية تقوم على برامج عمل وسياسات تستجيب لمختلف جوانب وأسباب الفقر.

وتحقيقا لهذه الغاية أنشأنا في عام ١٩٩٧ برعاية الرئاسة، اللجنة الوطنية لمنع ومكافحة الفقر لتنسيق البرامج في هذا المجال. وعقب التوقيع على الاتفاق بين حكومة رومانيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أعدت واعتمدت في عام ١٩٩٨ الاستراتيجية الوطنية لمنع ومكافحة الفقر. والهدف الأساسي للاستراتيجية هو الاضطلاع بدراسة دقيقة وكاملة للفقر وعوامل تحديده، بينما يتمثل هدفها العام في القضاء على الفقر المدقع واحتواء الفقر، والحد من الفقر إلى مستوى اقتصادي واجتماعي وسياسي مقبول.

ويدرك الناس أن السبيل إلى مكافحة الفقر يكمن في كفالة العمالة والتنمية الاقتصادية. وبرامجنا في هذا المجال تتصف بالتفاؤل، والنتائج الاقتصادية لعام ٢٠٠٠ تدل على هذا التفاؤل. فلقد أوقفنا التراجع الاقتصادي، وحققنا زيادة طفيفة في إجمال الناتج المحلي. ورغبة شعب رومانيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتوافق الآراء السياسي على القيام بذلك، أمران يحفزان على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والإعداد للتكامل قائم على الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية في رومانيا في الأجل المتوسط وعلى خطة عمل تنفيذ تلك الاستراتيجية.

إن نجاح برامجنا في مكافحة الفقر وتعزيز كرامة الإنسان سيعتمد أساسا على الجهود الذاتية التي نبذلها. ففي ظل الظروف الدولية الراهنة، لا يسعنا أن نتجاهل أهمية التعاون بين الدول والآثار المترتبة على ذلك.

والعولمة آخذة في التأثير تدريجيا على كل بلد وعلى جميع قطاعات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ونحن نتوقع إحراز نتائج إيجابية بالنسبة للأفراد والجماعات. بيد أن العملية ستكون مبعث قلق إن لم توفر فرصا متزايدة ومتساوية للعمالة، وتخفف من مستوى الفقر، وتكفل احترام حقوق الإنسان والقيم الإنسانية، وتعزز المساواة وتقضي على عزلة الأفراد والبلدان على حد سواء.

إن قوى السوق وقواعدها غير قادرة على حل المشاكل العديدة التي تواجه العالم. لذلك، هناك حاجة لقيام تعاون أكبر من أجل وضع قواعد مناسبة للاقتصاد العالمي تقوم على المساواة والديمقراطية كي تتمكن العولمة من تهيئة ظروف تساعدنا على حل المشاكل الاجتماعية التي تواجهها بلداننا.

وفي عالم معولم، يجري تشجيع البلدان بصورة متزايدة على التنافس في سبيل الحصول على الاستثمار الأجنبي. ولكي تصبح البلدان تنافسية، تضطر إلى خفض ضرائبها وتهيئة ظروف مؤاتية للاستثمار الأجنبي. ففي أحيان كثيرة تلجأ إلى تخفيض إنفاقها الاجتماعي على الصحة والتعليم، والمساعدة الاجتماعية. وهذا التخفيض يؤثر خصوصا على الفقراء الذين لا وصول لهم إلى أمور من قبيل التعليم والخدمات الاجتماعية. هذا هو التحدي الكبير للعولمة الذي يجب علينا – نحن المسؤولين عن التنمية الاجتماعية – أن نقبله وأن نتصدى له.

ونعرب عن الأمل في أن تفتح الدورة الاستثنائية هذه للجمعية العامة الطريق أمام اتخاذ إجراءات وطنية ودولية جديدة من أجل حل المشاكل التي تعصف بالعالم الحديث. ونحن ندرك حقيقة أن العمالة والتكامل الاجتماعي أمران يتصفان بأهمية حاسمة. ونود أن نؤكد لرئيس الجمعية أن وفد بلدنا سيؤيده تمام التأييد بغية كفالة أن تحرز هذه الدورة الاستثنائية نجاحا كاملا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل بهين داتو هاجي حسين محمد يوسف، وزير الثقافة والشباب والرياضة في بروني دار السلام.

السيد يوسف (بروني دار السلام) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد بروني دار السلام، اسمحوا لي أن أشارك المتكلمين الآخرين في تهنئة السيد غوريراب على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة. وإنني على ثقة كاملة بأن هذه الدورة الاستثنائية ستكون مثمرة وناجحة على حد سواء نظرا لما يتحلى به من توجيه وقيادة يتصفان بالقدرة والمهارة.

إن لهذه الدورة الاستثنائية في الواقع أهمية خاصة لأنها تعقد في بداية الألفية الجديدة. وهي تعقد أيضا في وقت تحظى فيه مسائل التنمية الاجتماعية بأهمية متزايدة في كل مكان، لا سيما في ضوء الأزمة المالية الأخيرة التي عصفت بشرق آسيا. وعندما اجتمعنا في كوبنهاغن قبل خمس سنوات، تم تسليط الضوء على عدة جوانب هامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن إعلان كوبنهاغن تضمن ثلاثة مواضيع رئيسية، تناولت القضاء على الفقر، وتوسيع العمالة، والتكامل الاقتصادي.

وبروني دارالسلام، بوصفها دولة نامية، تبقى ملتزمة بكفالة القضاء على الفقر، والتكامل الاجتماعي، والعمالة المنتجة، الأمر الذي سيمكن شعبنا من تحقيق قدر كبير من التنمية الاجتماعية، وتقوم البنية الاقتصادية والاجتماعية في بروني دار السلام على أساس صلب حيث يحدث تفاعل بين مجتمع مالاي، والعقيدة الإسلامية، والنظام السياسي الملكي. وهذه القيم التقليدية تكوِّن أساسا صلبا يؤدي إلى قيام دولة مزدهرة ذات روابط أسرية قوية وذات قيادة صلبة ملتزمة برفع مستوى المعيشة لجميع مواطني الدولة.

لقد أوجزنا خططنا الإنمائية الوطنية السابعة الراهنة التي ترمي إلى توطيد وتعزيز التدابير المفضية إلى تعزيز التنمية المستدامة التي تتمحور حول الإنسان، مع تركيز خاص على تحسين نوعية حياة الناس، وتوفير العمالة الكاملة، وزيادة مستوى الإنتاج، وتعزيز مجتمع يكون أكثر تنظيما واهتماما واعتمادا على الذات، وكفالة وجود بيئة نظيفة وصحية.

وعلى رغم أن الاقتصاد ينمو بثبات، وإن كان نموا متواضعا، نتيجة التقدم الذي أحرزناه مؤخرا في انتعاش المنطقة الآسيوية، فإن حكومتنا تمارس منتهى الحذر في محاولاتها الرامية إلى الحفاظ على نوعية الحياة داخل البلاد بينما تعمل في الوقت نفسه على استعمال مواردها المالية بصورة كفؤة بغية تعزيز مستوى المعيشة للناس. ولقد عملت برامج السياسة الاجتماعية على تمكين الحكومة من توفير الاحتياجات الأساسية لشعبها، عن طريق وضع شبكة السلامة الاجتماعية التي تشمل التعليم والصحة والإسكان والبنية التحتية. وخصصت الحكومة نسبة ٢٧,٥ في المائة من إجمالي الميزانية الإنمائية الوطنية لبرامج التنمية الاجتماعية، الأمر الذي يدل على استمرار التزام الحكومة بالتنمية الاقتصادية الكاملة للشعب وبازدهاره، فضلا عن تحسين نوعية الحياة لجميع أبناء شعب بروني دار السلام.

وفي مجال الرعاية الاجتماعية، فإن المعاشات التقاعدية للمسنين والمعوقين، والمخصصات الشهرية للأسر المحتاجة وللأرامل قد تم تنقيحها في تموز/يوليه ١٩٩٨.

وتضمن هذا التنقيح زيادة ٣٠ في المائة في المعاشات التقاعدية غير المساهمة، ومخصصات شهرية لمساعدة المحتاجين، وتضمن لأول مرة بدل تعليم للأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٨ عاما من الأسر المحتاجة.

وفي حقل التعليم، ما زال مواطنو بروني دار السلام يتلقون التعليم المجاني من عمر ٥ سنوات إلى المرحلة الثانوية حسب المستطاع. وتوفر سياستنا التعليمية التعليم الأساسي على أقل تقدير لجميع الأولاد والبنات ممن هم في سن الذهاب إلى المدرسة. وتتوفر المدارس في جميع أنحاء البلاد، أي في المدن والأرياف والمناطق النائية. وستظل سياسة وبرامج التعليم الوطني موجهة نحو تطوير الموارد البشرية حتى يتسنى للشعب، بوصفه عنصرا من عناصر التنمية، أن يواكب الاحتياجات المتغيرة وأن يتصدى للتحديات في المستقبل.

والصحة ليست جانب رئيسي في حد ذاتها لنوعية الحياة فحسب، وإنما من حيث تأييدها على الجوانب الأخرى للحياة. ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نستثمر في الصحة، وأن الناس الأصحاء سيسهمون تمام الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادهم. وبروني دار السلام وافقت على إعلان الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠، الصادر في ألماتا، وتعتبر أن الرعاية الصحية الأساسية هي استراتيجية رئيسية لتحقيق هذا الهدف.

وتم التأكيد على استحداث نظام للرعاية الصحية يقوم على نطاق واسع من الرعاية الصحية الوقائية والتشجيعية والعلاجية التأهيلية ومن خدمات الدعم لمواجهة احتياجات السكان. ولا تزال الرعاية الصحية تقدم في بروني دار السلام بالمجان لجميع المواطنين والمقيمين الدائمين. وقد تحسن الوضع الصحي للسكان بقدر كبير، وحققت بروني دار السلام ٩ من مؤشرات منظمة الصحة العالمية الـ ١٠ المستهدفة ''الصحة للجميع''.

ولا يزال معدل البطالة منخفضا نسبيا في بروني دار السلام، رغم أن بلدنا لم يفلت من آثار الأزمة المالية الأخيرة وأثرها على العمالة. ومع ذلك، ومن أجل تخفيض معدل البطالة في البلد، تواصل الحكومة توفير المزيد من فرص العمل وتأخذ المبادرات الكفيلة بتوفير الفرص التدريبية غير الرسمية للذين يتركون المدرسة مبكرا وللعاطلين، بما يساعد على إعدادهم للعمالة المربحة. كما أجريت برامج تدريبية حالية في المؤسسات المهنية والتقنية في ميادين تكنولوجيا المعلومات، ومهارات الأعمال الحرة والتسويق.

ومما يثلج الصدر حقا الإنعاش الاقتصادي في بعض أجزاء العالم، ولكن الانكماش المالي والاقتصادي الأخير عمل على تذكيرنا بهشاشة تلك الاقتصادات التي تعتمد بشدة على الموارد الطبيعية. وهكذا من المهم، في هذا السياق، أن نواصل وضع البرامج التي تضمن تمكن شعبنا من أن يتحمل النكسات المؤقتة حتى يتقاسم الناس على نطاق واسع فوائد النمو الاقتصادي.

وثمة لاعب جديد هام في التنمية الاجتماعية خلال السنوات السبع الماضية في بروني دار السلام ألا وهو الصندوق الاستئماني للموظفين الذي تستتبعه مشاركة إلزامية لمنافع التقاعد. وهذا الصندوق منذ إنشائه لم يثبت فقط أنه أكبر مستثمر مؤسسي في البلد وإنما أيضا لعب دورا رئيسيا تكميليا في توفير الحماية الاجتماعية في بروني دار السلام اليوم.

وإذا تطلعنا إلى الأمام، نجد أن أكبر التحديات الاقتصادية لبروني دار السلام هي زيادة الحاجة إلى تنويع قاعدتنا الاقتصادية. وهذا مهم لتحقيق توازن سليم بين التقدم الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في البلد. وقد حررت كثير من البلدان النامية اقتصاداتها وتحركت نحو سوق مفتوحة كوسيلة لتوليد النمو الاقتصادي. وفي الوقت الذي

يفتح فيه التعرض للأسواق العالمية فرصا كثيرة، فإنه يقدم أيضا تحديات اقتصادية وسياسية. وهكذا فإن التعديلات التي تتناسب مع المناخ الاقتصادي الجديد ضرورية، وتتطلب هذه التغيرات وقتا لتنفيذها. ويجب أن نتذكر دائما أن البلدان تمر بمراحل مختلفة من التنمية، ونعتقد أنه ينبغي تمكين جميع البلدان بتحديد معدل التغير على أساس احتياجات كل منها وأولوياته وظروفه.

ومع ذلك، فإن المبادرات الدولية لتسهيل عملية تكامل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ينبغي أن تكون محط اهتمامنا في هذه الدورة. كما ينبغي أن نتطرق بجدية إلى الأزمات الاقتصادية والمالية في بعض أجزاء العالم، وعدم الاستقرار السياسي في بعضها الآخر.

وبروني دار السلام ما برحت تعلق أهمية كبرى على النهوض بتعاون أوثق مع البلدان الأخرى، ولا سيما مع جيراننا في رابطة دول جنوب شرقي آسيا، في جميع ميادين المنفعة المتبادلة، ولا سيما في ميادين التعاون الاجتماعي والاقتصادي. كما أننا نؤمن أيضا بأن عضوية بروني دار السلام في الأمم المتحدة أعطتنا الفرصة لمتابعة وتشجيع سياساتنا الخارجية في المحافل المتعددة الأطراف، ولا سيما في تعزيز العلاقات وتنمية الصداقة مع البلدان الأعضاء الأخرى.

كما أننا نؤمن بشدة بأن عنصرا أساسيا للتنمية الاجتماعية يتمثل في تعايش السلام والاستقرار. وبدون السلام والاستقرار لا يوجد سوى قدر ضئيل من الآفاق الملموسة للنهوض بالتقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي. وفي بعض أجزاء العالم، تسبب الانكماش الاقتصادي في تقليل الدخل وزيادة البطالة. وقد يرسم هذا أيضا صورة قاتمة لا لزوم لها، ويزعزع الاستقرار في تلك البلدان السيئة الحظ. وهكذا دأبت بروني دار السلام دائما على الاعتقاد بأن السلام والاستقرار يشكلان حجر الزاوية الأساسي للتقدم السياسي والاقتصادي، وكذلك للتنمية الاجتماعية.

ويحدوني الأمل والتفاؤل بأن يتصل موضوع دورتنا الاستثنائية بالمشاكل الحالية، وأن يساعدنا على وضع برنامج عملي المنحى للسياسات والبرامج المتعلقة بالدور الهام للتنمية الاجتماعية في كل البلدان. ومن المهم لنا أن نقوم بالجرد لكي نكون متأكدين إزاء المستقبل الذي نتقدم نحوه.

ويجب أن نستمر في دورنا الحاسم في دعم التعاون لوضع التنمية الاجتماعية في مركز التزاماتنا. وسوف يتمثل التحدي للسنوات المقبلة في الإفراج عن طاقة تشجيع التنمية الاجتماعية الكامنة في كثير من قطاعات المجتمع. وهناك حاجة واضحة لاقتحام الحواجز التقليدية داخل القطاعات الحكومية، بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وبين القطاعين العام والخاص. والتعاون ضروري، وهذا يتطلب مشاركات جديدة لبرامج التنمية الاجتماعية بين مختلف قطاعات جميع درجات الحكم في المجتمعات.

وتقدر بروني دار السلام الجهود الجارية في الأمم المتحدة لتركيز انتباه أكبر على القضايا الاجتماعية التي تؤثر بجميع جوانب الحياة، وترحب بهذه الجهود، ونحن نتطلع إلى مداولات مثمرة وناجحة جدا في هذه الدورة الاستثنائية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد علي النملة، وزير العمل والشؤون الاجتماعية في المملكة العربية السعودية.

السيد النملة (المملكة العربية السعودية): بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله. سيدي الرئيس، السيدات والسادة، تحية طيبة لكم جميعا من بلاد العرب والمسلمين. أتشرف بأن أنقل إلى جمعكم الموقر أطيب تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية وصاحب

السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء، ورئيس الحرس الوطني، وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع والطيران والمفتش العام. وأن أتقدم لحكومة وشعب سويسرا الصديق ببالغ الشكر والتقدير على استضافة هذه الدورة الاستثنائية المهمة للجمعية العامة للأمم المتحدة لإجراء استعراض وتقويم لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وأهنئ اللجنة التحضيرية لاختيارها عنوان هذه الدورة الذي كان بحق يعكس الواقع الحقيقي لاجتماعنا هذا. كما أهنئكم، معال الرئيس، على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة.

رغم التحديات الكبيرة التي واجهت التنمية الاجتماعية في السنوات الخمس الماضية أي منذ انعقاد القمة في كوبنهاغن حتى الآن إلا أن الحكومات كما ورد في تقرير الأمين العام استطاعت أن تجعل في مقدمة أهدافها القضاء على الفقر والعمالة الكاملة والسعي إلى إقامة مجتمعات يسودها الأمن والاستقرار الذي حدث في العالم بزيادة الأولوية الممنوحة للتنمية الاجتماعية بمفهومها الشامل.

لقد أولت المملكة العربية السعودية جل اهتمامها لما ورد في إعلان كوبنهاغن والالتزامات الواردة فيه ووضعت هذه الالتزامات نصب عينها عند إعدادها لخططها التنموية والاسترشاد بما ورد في برنامج العمل الصادر أيضا عن قمة كوبنهاغن. وإنني أتفق مع معالي الأمين العام حين أشار في تقريره بأن التحدي الذي واجه الجمعية العامة في دورتها الحالية يكمن في حشد الإرادة السياسية وإعداد السياسات العامة والاستراتيجيات والأدوات العملية اللازمة لوضع الالتزامات الواردة في إعلان كوبنهاغن موضع التطبيق. كما أنني أتفق أيضا مع معالي الأمين العام في استنتاجاته الواردة في الفقرة ٨٩٩ من تقريره المقدم إلى هذه الدورة.

لقد هيأت المملكة العربية السعودية بنية اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية لتحقيق التنمية الاجتماعية. وعملت بشكل مكثف للقضاء على الفقر واتخذت الإجراءات الوطنية مثل زيادة مصروفات الضمان الاجتماعي التي بلغت حتى نهاية ١٩٩٩ ميلادية مبلغ ٣٤٥ ٨٩٠ ٦٨٤ ١٢ من الدولارات الأمريكية باعتبار أن ذلك ضرورة أخلاقية وسياسية ودينية واقتصادية.

أما عن تعزيز هدف العمالة الكاملة بوصفها أولية سياسية واقتصادية واجتماعية فقد عملت المملكة العربية السعودية على تكثيف جهودها لإيجاد فرص العمل المناسبة لمواطنيها من الجنسين سواء في القطاع الحكومي أو الأهلي؛ وإن كان التوجه حاليا قائما على تكثيف توظيف السعوديين في القطاع الأهلي. كما أن المملكة العربية السعودية وبمحض إرادتها وحاجتها تستضيف أعدادا كبيرة من الأيدي العاملة من الجنسين تقدر بالملايين معظمهم من الدول النامية. والمملكة العربية السعودية مع ما تقدمه للعمال الأجانب من أجور مناسبة ومرضية لا تفرض على أجورهم أي نوع من أنواع الضرائب أو الرسوم وتمنحهم الحرية التامة دون أي قيود لتحويل مدخراتهم إلى أوطانهم التي تبلغ سنويا آلاف الملايين من الدولارات الأمريكية. ويعملون جنبا إلى جنب مع العمالة الوطنية في ظل علاقة يسودها الاستقرار والاطمئنان. ويرغبون دائما في البقاء معنا بعد انتهاء عقودهم على اعتبار أنهم عمال مؤقتون وليسوا مهاجرين. كما تعمل حكومة المملكة العربية السعودية على تحقيق الاندماج الاجتماعي والأمن والعدل وتعزيز حقوق الإنسان وحمايته وعدم التمييز والتسامح. فقد اتخذت المملكة العربية السعودية القرآن الكريم دستورا لها يأمر بالعدل ويحرّم الظلم بكل أشكاله ويحافظ على كرامة الإنسان ذكرا أو أنثى ويلغي كل

عوامل التفرقة بين الناس ويوجب التكافل الاجتماعي ويشرّع حماية حقوق الإنسان الأساسية ويعدها من الضرورات الخمس فهو يحمي النفس والعقل والعرض والدين والمال.

كما أن المملكة العربية السعودية تلتزم بإعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام الصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٤١٠ هجرية، ١٩٩٠ ميلادية. كما تلتزم المملكة بإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية. وقد صادقت المملكة على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في نطاق الأمم المتحدة.

أما عن تحقيق أهداف فرص حصول الجميع على التعليم والرعاية الصحية دون تمييز فإن المملكة العربية السعودية توفر التعليم المجاني بدءا من الحضانة ورياض الأطفال حتى الجامعات لجميع من يعيش على أرضها دون استثناء وتنشر المدارس في جميع أنحاء الوطن كما توفر التعليم أيضا لبعض الفئات الخاصة في المجتمع مثل المعاقين وكبار السن. كما تم توفير المستشفيات والعلاج المجاني لجميع المواطنين لتقديم رعاية صحية مناسبة لضمان مجتمع خال من الأمراض. لقد أسهمت حكومة المملكة العربية السعودية في دعم بعض الدول النامية الصديقة والشقيقة وقدمت لها العون والمساعدة بصيغة مساعدات إغاثية غير مشروطة. وإسهامات في مشروعات تنموية من خلال القنوات الثنائية والإقليمية والدولية. فقد بلغ إجمالي مساعدات المملكة للدول ٧٥ مليارا و ٣٤ مليون دولار حتى نهاية عام ١٩٩٩ ميلادية، تمثل ما نسبته أكثر من ٤ في المائة من المتوسط السنوي من إجمالي ناتجها الوطني. وقد استفادت من هذا الدعم والعون ٧٢ دولة نامية في مختلف القارات منها ٤١ دولة أفريقية و ٢٣ دولة آسيوية و ٨ دول نامية أخرى.

ويعد الصندوق السعودي للتنمية القناة الرئيسية للمساعدات التي تقدمها حكومة المملكة العربية السعودية إذ تقتصر مهمته على تقديم قروض إنمائية ميسرة جدا للدول النامية للإسهام في تمويل مشاريعها. وتسدد قروض الصندوق على فترات تتراوح بين ١٥ سنة و ٣٠ سنة وبتكلفة منخفضة جدا. ويمثل عنصر المنحة في هذه القروض حوالي ٥٠ في المائة. وبالتالي فإنها ليست قروضا تجارية أو مشروطة. فالصندوق يعتمد على موارده الذاتية المدورة بقدر ما تسدد الدول المقترضة ديونها لهذا الصندوق بقدر ما يستطيع الاستمرار في إقراض دول أخرى. وقروض هذا الصندوق غير قابلة للإلغاء.

في الختام، لا يتسع المجال للإشارة إلى جميع الإنجازات في سبيل التنمية الاجتماعية الشاملة التي ترتكز على ما جاء في إعلان كوبنهاغن لأن تلك الإنجازات كثيرة جدا في عدة مجالات لا يمكن حصرها ومن أهمها الصحة والإسكان والزراعة والصناعة والكهرباء وتحلية المياه والاتصالات الهاتفية والمواصلات وغير ذلك. فهذه كلها مدعومة من الدولة بمنح مجانية وقروض خالية من الفائدة. وختاما، فإنني على ثقة كبيرة من أننا سنتوصل إن شاء الله في نهاية اجتماعاتنا هذه إلى ما يرضي طموحاتنا ويتفق مع خصوصيات كل بلد ومعتقداته. وسنستفيد نحن في المملكة العربية السعودية من ما تتوصلون إليه في هذا اللقاء.

ولا يفوتني أن أتقدم لمعالي الأمين العام وجميع العاملين معه على الجهود الحثيثة التي قاموا بها، بالشكر، وخاصة أعضاء اللجنة التحضيرية والسكرتارية. والشكر موصول أيضا للأخوة والأخوات المترجمين الفوريين لجهودهم في إيصال المعلومات إلى جميع الحضور باللغات التي يفهمونها. شكرا لكم جميعا أيها السادات

والسادة على إصغائكم راجيا لاجتماعكم هذا النجاح والتوفيق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة الأونرابل هاميلتون لاشلي، وزير التحول الاجتماعي في بربادوس.

السيد لاشلي (بربادوس) (تكلم بالانكليزية): أعرب، أولا، عن تقدير وفدي للحكومة السويسرية لاستضافتها لهذا المؤتمر ولجميع الممثلين.

ويشرفني كثيرا أن أكون هنا اليوم مع قادة من أرجاء العالم، من الحكومات ومن غير الحكومات، لأؤكد من جديد التزام حكومة بربادوس بإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادرين عام ١٩٩٥.

وقد ركّزت هذه الوثيقة اهتمام العالم على الحاجة الماسة إلى إقامة إطار اجتماعي من أجل تحقيق تنمية مستدامة، محورها الإنسان. وبعد مرور خمس سنوات، يمكن أن نخلص إلى أن أهداف والتزامات برنامج عمل كوبنهاغن ما زالت ملحة وضرورية للغاية. فمسائل القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي والعمالة المنتجة برزت في المقدمة، وكانت هناك توقعات كبيرة باتخاذ بعض التدابير الإيجابية لمعالجة تلك المسائل. وقد استجدت، منذ ذلك الوقت، قيود عالمية شديدة، حدَّت من الجهود التي يبذلها كثيرون في العالم النامي من أجل تحقيق الأهداف المحددة والالتزامات المقطوعة في عام ١٩٩٥.

وبينما يُهيئ التكامل الاقتصادي العالمي فرصا للناس في جميع أنحاء العالم، ما زالت هناك اختلافات واسعة فيما بين البلدان في مجالات توسيع التجارة، وجذب الاستثمارات واستعمال التكنولوجيات الجديدة. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث انتشر النمو الاقتصادي على نطاق واسع، زاد عدد الفقراء بنحو ٣ ملايين شخص في السنة، في النصف الأول من التسعينات، وذلك وفقا لإحصاءات مستمدة من البنك الدولي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وفي ظل الخلفية المظلمة، ظهرت تحديات جديدة أيضا. فآفة الوباء المتفشي لفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) واستعمال المخدرات والاتجار بالمخدرات تهدد بتحويل الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية عن أغراضها وإحداث نتائج معاكسة على المجتمع بصورة عامة وعلى الفقراء بصورة خاصة. وقد تأثرت بربادوس بالمثل بهذه الحالات التي تنطوي على تحديات من الناحية الاجتماعية. لكنها حافظت على سياسة التحول الاجتماعي. وركزنا الاهتمام على خمسة مجالات للعمل على سبيل الأولوية: أولا، القضاء على الفقر؛ وثانيا تعزيز الادماج الاجتماعي؛ وثالثا، العمالة المنتجة؛ ورابعا المساواة والإنصاف بين الرجال والنساء؛ وخامسا، وبطبيعة الحال، الحد من آثار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

وقد عمدت وزارة التحول الاجتماعي، بالتعاون مع وزارتي المالية والصحة، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، إلى اتخاذ تدابير تدريجية لمعالجة تلك المجالات. فنحن نشترك معا في المسؤولية عن مجموعة من الخدمات الاجتماعية، تشمل رعاية الطفولة والعناية بالمسنين من خلال مجلس المساعدة الوطني، والتنمية المجتمعية، والرفاه، وتنمية المناطق الحضرية، والعجز، ومكتب شؤون الفقر ومكتب شؤون المرأة.

وكما أكدت مع كثيرين غيري منذ أقل من شهر، في مؤتمر قمة بيجين + ٥ بنيويورك، فإن تأنيث الفقر على نطاق عالمي مثار قلق متزايد. وتنطبق هذه الظاهرة أيضا على منطقتي – منطقة البحر الكاريبي – حيث نجد أن المرأة عائلة

وحيدة للأسرة المعيشية، في كثير من الأحيان. وبالتالي، في بربادوس، جرى تحديد القضاء على الفقر بوصفه مجالا من المجالات ذات الأولوية للعمل من أجل جميع المجموعات الضعيفة. وأنشأت بربادوس صندوقا للقضاء على الفقر وشرعت في اتخاذ مجموعة من التدابير لزيادة أنشطة إنشاء المشاريع والحد من البطالة بين الشباب والنساء، وما هو أهم من ذلك، للمساعدة على تمكين المنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات القاعدة المجتمعية. وجدير بالملاحظة أن هذه الجهود تمولها حكومة بربادوس وحدها.

وأنشأت بربادوس أيضا صندوقا للاستثمار الاجتماعي يقدم القروض للفقراء أو المحرومين لتشجيع إقامة المشاريع التجارية الصغيرة. وتم الشروع في برنامج لتجديد المناطق الحضرية، بهدف تحويل عدة مناطق سكنية صعبة إلى مواقع إسكان أفضل من أجل أفقر الشرائح في مجتمعنا. والهدف من هذه الاستراتيجية الإنمائية هو منح الفقراء حق امتلاك الأراضي عن طريق توفير منح من الحكومة.

ومن المبادرات الأخرى التي تضطلع بها هذه الوزارة الجديدة استئصال شأفة الفقر، استحداث برنامج الإغاثة لعام ٢٠٠٠، الذي يركز الاهتمام على إجراءات متابعة مكثفة لتلبية احتياجات الأفراد وخاصة الأسر الكبيرة التي يعولها أحد الأبوين بمفرده. ونحن أيضا بصدد تحويل إدارة الرعاية التقليدية إلى مكتب لشؤون الأسرة، حتى يتسنى تلبية احتياجات الأسرة كوحدة.

وقام مجلس المساعدة الوطني، المكلف بولاية توفير المساعدة للمعوزين والمسنين بصورة رئيسية، بتحويل اهتمامه نحو توفير بيئة معيشية أكثر جاذبية لمن يرعاهم. ومن أهم دعائم استراتيجيتنا الاضطلاع ببرنامج لإعادة تصميم المنازل، وإزالة الشجيرات من ممتلكات المسنين الفقراء، بالإضافة إلى خطة مقترحة لتوفير خدمة الرعاية المترلية لهم، سبعة أيام في الأسبوع.

ويشكل الأشخاص ذوو الإعاقات فئة استبعدت من التيار الرئيسي للمجتمع. لذلك أعدت الحكومة ''ورقة خضراء'' ترد فيها السياسات والبرامج والأنشطة التي ستُمكِّن المعوّقين وتحميهم.

ويجري حاليا إعداد سياسة وطنية للشيوخة. فمتوسط العمر المتوقع في بربادوس هو ٧٢ سنة للذكور و ٧٧ سنة للإناث. ومن الجدير بالذكر، مع ذلك، أن هناك أكثر من ١٦٤ شخصا تجاوز سنهم المائة يعيشون في بربادوس. وتسعى السياسة الخاصة بالشيوخة إلى كفالة تمتع كبار السن بنوعية الحياة اللازمة للحفاظ على الرفاه الشخصي، وتعتبر عنصرا أساسيا في التحضيرات الخاصة بتلبية تحديات تقدم السكان في السن.

وذكرت العمالة كعامل من العوامل الأساسية لتحقيق التكامل الاجتماعي. فقد أنشأت بربادوس نظام معلومات لسوق العمل، بغية تسهيل وصول الجميع، بشكل علني وفي الوقت المناسب، إلى المعلومات المتصلة بسوق العمل والمتعلقة بالمسائل التي تؤثر على المستعملين من جميع الفئات. وقمنا أيضا بإنشاء لجنة استشارية لمعلومات سوق العمل لتوجيه أنشطة النظام المذكور. وهذه اللجنة شراكة بين القطاعين العام والخاص، ونقابات العمال، ومؤسسات التعليم والتدريب. وتنتقل بربادوس حاليا من نمط المراكز المجتمعية التقليدية إلى نمط مراكز الموارد التي تتاح فيها الحواسيب والبرامج المختلفة لمساعدة الباحثين عن العمل وغيرهم في الحصول على المعلومات.

وفي عملية التصدي لمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، أنشأت بربادوس اللجنة الوطنية للإيدز، لمواجهة المشاكل المعقدة

المرتبطة بتفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية. ووضعت، من خلال اللجنة، برامج التوعية العامة وجرت توعية وتثقيف الجمهور في برامج الوقاية من الإيدز، وحصلت الجهود المبذولة لمعالجة هذا المرض، على مزيد من الدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، الذي يمثل استجابة شاملة لتحدي وباء الإيدز.

وبينما نقوم بهذه الجهود على المستوى الوطني، عملا بالالتزامات التي تعهدنا بها في كوبنهاغن، نرى أن هذه الدورة الاستثنائية المعقودة في جنيف في عام ٢٠٠٠، مناسبة لاستعراض وتنشيط زخم الحكومات، والوكالات الحكومية الدولية، ونقابات العمال، وأرباب العمل والمنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات القاعدة المجتمعية، وجميع العناصر الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني، كي تعمل معا على إعداد مبادرات جديدة للتغلب على بيئتنا الزاخرة بالتحديات. ونعتبر هذه الدورة أيضا فرصة سانحة لتشجيع استراتيجيات تستهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والعمل على التنفيذ الكامل للالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو والنامية في مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥.

وكما قلت في مؤتمر بيجين + ٥، أود أن أُذكِّر جميع الممثلين بأننا لن نسمح لأي عقبة بأن تعلو على القضية المنشودة في مجال مكافحتنا لآفة الفقر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أُعطي الكلمة لسعادة الأونرابل غلاديس كوكوروي، نائبة وزير الحكم المحلي في بوتسوانا.

السيدة كوكوروي (بوتسوانا) (تكلمت بالانكليزية): مضت خمس سنوات على مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقدته الأمم المتحدة وكانت القوة الدافعة لمؤتمر القمة في اتجاه إيجاد توافق آراء دولي من أجل العمل المتضافر في سبيل القضاء على الفقر، وتهيئة وظائف منتجة وتعزيز التكامل الاجتماعي، في جملة أمور أخرى. وكانت السمة المميزة لمؤتمر القمة اعتماد إعلان يتضمن ١٠ التزامات حاسمة وبرنامج للعمل.

وتتمثل فحوى الإعلان وبرنامج العمل في تحقيق التنمية المستدامة التي محورها البشر. وكان هذا هو حقا محور الجهود الإنمائية في بوتسوانا منذ انطلاق خطة التنمية الوطنية الأولى (١٩٦٨-١٩٧٣) وحتى الخطة الثامنة الحالية (١٩٩٧-٢٠٠٣). ويتجلى الهدف في رفع مستوى معيشة الشعب في بوتسوانا. ولذا، يجري تنفيذ جميع المبادرات والبرامج الحكومية بهذه الروح، وعلى هذا النحو، فإنها تسترشد بأربعة أهداف وطنية عند التخطيط: التنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي السريع، والاستقلال الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

واتساقا مع النتائج التي تمخضت عنها قمة كوبنهاغن، أعدت بوتسوانا عددا من السياسات والبرامج، وذلك في إطار خطة التنمية الوطنية الثامنة، بغية تنفيذ نتائج القمة. ومن بين هذه المبادرات والبرامج السياسية الوطنية للسكان لعام ١٩٩٧، والمرأة في السياسة الإنمائية لعام ١٩٩٥، وسياسة الشباب لعام ١٩٩٦، وسياسة التنمية الصناعية لعام ١٩٩٧، ورؤيتنا لعام ٢٠١٦، وذلك على سبيل المثال، لا الحصر.

وبالتعاون مع الشركاء في التنمية، مثل وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية المحلية والمجتمع المدني، شرعت حكومة بوتسوانا في الاضطلاع بالمهمة الهائلة لتنفيذ مختلف بنود هذه السياسات. وتحرص الحكومة على أن تنفذ بلا هوادة سياسات من قبيل السياسات المتعلقة بالمرأة، والشباب، والمعاقين، بل وأن تتخذ من المبادرات

ما يستهدف الأطفال، لا سيما اليتامى نتيجة تفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وذلك في إطار دعم جهودها الرامية لتحسين معيشة المواطنين. وعلى المدى الطويل، وبعد تلبية تطلعات مختلف الفئات من السكان واحتياجاتها، يفترض أن يسهم ذلك إسهاما كبيرا في تحقيق التكامل الاجتماعي – وهو التزام نشارك فيه جميعا كأعضاء في المجتمع الدولي.

إن قدرتنا على تنفيذ مثل هذه السياسات، الموجهة نحو تحسين رفاه الإنسان، لا يمكن أن تؤدي إلى نتائج في غياب بيئة اقتصادية وقانونية واجتماعية وسياسية مؤاتية. وفي هذا الصدد، فإن حكومة بوتسوانا لم تدخر وسعا من أجل تهيئة وتعزيز بيئة تسمح بترسيخ جذور التنمية المستدامة. ومن الناحية السياسية، فإن بوتسوانا قد عرفت بأنها إحدى الديمقراطيات النشطة في أفريقيا. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى تقاليدها التي تتجلى في نظام (كغوتيا)، الذي يسمح للمواطنين بالإعراب عن آرائهم دون أية قيود، بينما يكنون الاحترام بعضهم لبعض. وينص الدستور أيضا على المساواة بين الجميع أمام القانون، بصرف النظر عن الوضع الاجتماعي، أو اللون، أو العقيدة، أو الدين أو الانتماء السياسي.

وخلال السنوات الأخيرة، بات من الواضح أن النساء لا يتبوأن مناصب في كوادر صنع القرار على خلاف نظرائهم من الرجال، كما أنهن لا يستفدن من الفرص التي تتيحها العملية الإنمائية في البلاد.

وقد لوحظ نفس الشيء خلال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي انعقد في بيجين سنة ١٩٩٥. وقد حددت حكومة بوتسوانا منذ ذلك الوقت ستة من مجالات الاهتمام الحاسمة الإثنى عشر الواردة في منهاج عمل بيجين، ووضعت سياسة بشأن المرأة في التنمية بغية معالجة هذه القضايا. وانطلاقا من هذه السياسة، شرعنا عام ١٩٩٨ في تنفيذ برنامج جنساني وطني يتضمن تصورا طويل الأجل بشأن نوع الجنس والتنمية. ويهدف هذا البرنامج إلى زيادة الوعي بالفوارق بين الجنسين فيما يتعلق بالتخطيط الإنمائي، والتعليم، والتدريب على المهارات، ولتعزيز صحة المرأة، بما في ذلك الصحة والحقوق الإنجابية؛ والدعوة إلى إلغاء جميع الممارسات والقوانين الاقتصادية والثقافية السلبية التي تزيد من حدة التفاوتات بين الرجل والمرأة.

وقد أحرز تقدم ملحوظ في هذا المجال. وعلى سبيل المثال، ارتفعت نسبة النساء في البرلمان نتيجة للانتخابات الوطنية الأخيرة، التي أجريت في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، من ٩ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ١٨ في المائة، كما ارتفعت نسبتهن في مجلس الوزراء من ٦.٦ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٤٥ في المائة عام ١٩٩٩. وفي الحالة الأخيرة نكون قد تجاوزنا هدف الثلاثين في المائة الذي نص عليه الإعلان الصادر عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن نوع الجنس والتنمية. ولكن على مستوى الحكومة المحلية، لا يزال تمثيل النساء دون نسبة ٣٠ في المائة التي أوصى بها كل من إعلان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنهاج عمل بيجين.

وقد حدد مؤتمر قمة كوبنهاغن قضية الفقر بوصفها أحد مجالات الاهتمام الحاسمة التي تواجه العالم، وإحدى المشاكل التي ينبغي معالجتها بقوة. ونحن في بوتسوانا قد قبلنا هذا التحدي منذ زمن بعيد وجعلناه أحد أهداف سياستنا العريضة. وقد أصبح ذلك أكثر ضرورة نتيجة الاستقصاء عن دخل الأسرة والإنفاق خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٦، والذي بيّن أن ٥٩ في المائة من السكان يعيشون في فقر. ويوجد أغلبيتهم في المناطق الريفية. وبعد الجهود المنسقة التي بذلتها الحكومة للحد من الفقر، سجلت دراسة أجريت في

عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ انخفاضا بلغت نسبته ١٢ في المائة في مستويات الفقر.

ويرجع السبب المباشر لتفشي الفقر بين أبناء شعبنا لانعدام الدخل، الذي يرتبط بدوره بعدم توفر العمالة ذات الأجر، وعدم كفاية فرص العمل الحر. وتعالج بوتسوانا هذه المشكلة من خلال مبادرات مختلفة تدخل في إطار المجالات العريضة للتنويع الاقتصادي، والتمكين الاقتصادي للمواطنين، وإصلاح القطاع العام والانضباط المالي. كما أننا نقدم الموارد من خلال عدد من البرامج، مثل معاشات تقاعد المسنين، وبرامج المساعدة للمعدمين، وخطط المساعدة الزراعية، إلى الفئات المحرومة، والتي يتهددها الفقر المدقع. ونحن ندرك أن هناك حاجة لوضع استراتيجيات لتحسين استهداف هذه البرامج وأيضا لإيجاد مستوى أعلى من إشراك المجتمعات المحلية والمشاركة في أنشطة التنمية.

وتحتل مواجهة البطالة مكانا بارزا بنفس الدرجة في الخطة الإنمائية الحالية في بوتسوانا. وبينما حققت بوتسوانا نموا اقتصاديا سريعا بلغت نسبته نحو ١٠ في المائة سنويا طوال العقدين الماضيين، مما أوجد العديد من فرص العمل، فلم يتواكب ذلك مع الأعداد المتزايدة من الباحثين عن عمل. وتفيد أحدث البيانات المستمدة من الاستقصاء السكاني الذي أجري عام ١٩٩٨، أن البطالة تقدر بنسبة ١٩.٦ في المائة من القوى العاملة. ويمثل هذا انخفاضا بنسبة ١,٩ في المائة من نسبة ٢١,٥ في المائة المقدرة في عام ١٩٩٦. وقد تكون هذه الإحصاءات مشجعة، إلا أنه ما زال ينبغي عمل الكثير.

وترمي استراتيجية الحكومة إلى الحد من البطالة من خلال النمو الاقتصادي المتنوع. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الحكومة بصدد تحديد الصناعات والمنتجات التي تتمتع بمزايا نسبية وتجتذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مسايرة لاتجاه العولمة. ونحن ملتزمون أيضا بتطوير قاعدة للموارد البشرية الوطنية الماهرة والصحية، والتي سوف تمكننا من المضي قدما في تنمية اقتصاد البلاد. ومع ذلك، فإن جهودنا الداخلية لا بد وأن تكملها بيئة عالمية داعمة كيما يتسنى لنا مواجهة تحديات العولمة بصورة أفضل.

وختاما، فإن بوتسوانا تلتزم التزاما كاملا بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وقد أحرزنا بعض التقدم الكبير في بعض المجالات وإن كنا ندرك أنه لا يزال علينا أن نفعل الكثير في مجالات عديدة أخرى. ولن ندخر وسعا من أجل تحقيق المقاصد الحميدة لهذه القمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فوان فدريكو بوش، نائب وزير العمل والشؤون الاجتماعية في أوروغواي.

السيد بوسش (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن عُيِّنت رئيسا لوفد جمهورية أوروغواي الشرقية وأن أشارك في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لتقييم آثار تنفيذ الالتزامات المبرمة في كوبنهاغن وإلقاء نظرة على التنمية الاجتماعية خلال عملية العولمة الجارية حاليا.

كانت الأهداف الرئيسية لسياسات بلدي الاقتصادية، خلال السنين الخمس عشرة الأخيرة، الحد من التضخم الذي يعتبر أشق عبء على القطاعات ذات الدخل المحدود من السكان؛ وزيادة الانفتاح على الخارج بتخفيض الرسوم الجمركية؛ والانضمام إلى السوق المشتركة للمخروط الجنوبي؛ واتباع سياسة ضريبية تساعد على توازن حسابات القطاع العام.

ويمكننا أن نقول إن بلدنا قد نما اقتصاديا. بل إننا إذا ما قارنا القوة الشرائية للأجور في عام ١٩٩٥ بعام ١٩٩٩، لرأينا نموا بنسبة ٤ في المائة في تلك الفترة. وزاد الناتج المحلي

الإجمالي من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٨ بنسبة ٣٤,٥ في المائة، باستخدام القيم الثابتة لعام ١٩٨٣.

وفيما يتعلق بتوزيع الدخل وتركيزه في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٧، زاد نصيب الدخل الإجمالي لأفقر ٤٠ في المائة من الأسر من ٢٠ إلى ٢٢ في المائة؛ بينما انخفض نصيب إجمالي دخل أغنى ١٠ في المائة من الأسر من ٣١ إلى ٢٨,٥ في المائة. ومع ذلك، كان في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ اتجاه إلى تركيز الدخل.

وفي السياق الإقليمي، يُظهر بلدنا مستوى عاليا من التنمية الاجتماعية. وليس هذا بسبب النمو الاقتصادي فحسب، ولكن أيضا بسبب الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، التي عزز استمرارها خلال هذه السنين تحقيق درجة عالية من الاستقرار الديمقراطي.

في عام ١٩٩٧ احتلت أوروغواي المركز الثالث بين دول أمريكا اللاتينية في مؤشر التنمية البشرية، وكان لديها أدنى مستوى من الفقر. وعندما يعدل مؤشر التنمية البشرية باستخدام معامل ''جيني''، يصبح بلدنا في المركز الأول من حيث التنمية البشرية. وانخفضت نسبة الأسر الواقعة تحت خط الفقر من ١٢ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٦ في المائة في عام ١٩٩٧.

وأجرت أوروغواي إصلاحات عميقة في التعليم. وخلال أكثر من قرن ظل نهج أوروغواي تجاه التعليم قائما على إلزاميه التعليم الأساسي ومجانية التعليم في المراحل الأولية والثانوية والجامعية. وعلاوة على ذلك، كان من الضروري تحديد أهداف جديدة. وتقوم المبادئ التوجيهية الأساسية لعملية الإصلاح هذه على أساس الحاجة إلى إعادة صياغة دور التعليم باعتباره عاملا من عوامل تنمية الوعي الثقافي والعلمي وزيادة الموارد البشرية للبلد، وإعطاء المزيد من الدينامية لقنوات الحراك الاجتماعي وتحديث العلاقة بين التعليم والعملية الإنتاجية. ونرى أن الإصلاح التعليمي هذا كان واحدا من جوانب السياسة الاجتماعية التي كان لها أعظم الأثر على التغلب على الفقر في القطاعات التي يسود فيها الفقر.

في بداية عام ١٩٩٥ قمنا بتوسيع برامجنا التعليمية لتشمل الأطفال في عمر الرابعة والخامسة، وبالتالي نمكنهم من الانفتاح على المجتمع مبكرا، ونمكن النساء من الانضمام إلى سوق العمل. وطرأ تحسن على خدمات المدارس عن طريق ما يسمى بالمدرسة العاملة بكامل ساعات الدوام، والتي تستوفي الاحتياجات الغذائية والصحية لأكثر قطاعات السكان حاجة. وهذه النماذج الجديدة من المدارس في أوروغواي تُمكن اليوم من التعامل مع المصاعب التي يواجهها ٤٠ في المائة من الطلبة الآتين من أسر تفتقر إلى الاحتياجات الأساسية.

لقد عقدنا في مؤتمر قمة كوبنهاغن التزاما بتعزيز فرص الحصول الشامل والعادل على الخدمات التعليمية والصحية، والمساواة بين الرجال والنساء في مجال العمل. وخصص بلدنا ١٠ في المائة من إجمالي ناتجه المحلي للصحة، وتُمثِّل النفقات العامة ٢٨,٦ في المائة من إجمالي نفقات البلد على الصحة. ويحصل أكثر قطاعات سكاننا حاجة على العناية الصحية بشكل مجاني تماما. وانخفضت نسبة الأمية من ٤,٣ في المائة إلى ٢,١ في المائة. وخلال السنوات الثلاث الماضية انخفض معدل وفيات الرضع بنسبة ٢٠ في المائة.

وفيما يتعلق بالعمالة، كان الإجراء السياسي الرئيسي إنشاء اقتصاد مفتوح وديناميو ونام. وانصب التركيز على تدريب العاملين وإدخال التكنولوجيا الجديدة.

وإن رئيسنا، السيد خورخي باتل إبانيز، الذي تولى الرئاسة في آذار/مارس من هذه السنة، ملتزم هو وإدارته بتحديث البلد بإدخال التكنولوجيا الجديدة؛ وإعادة تنشيط

القطاعات الإنتاجية، لا سيما في المجال الزراعي؛ وتدريب العاملين؛ وضمان أن يكون لدينا اقتصاد يستحدث وظائف منتجة وعالية الجودة، مع التركيز على التنمية البشرية المستدامة.

وتتمتع المنتجات الطبيعية لأوروغواي بدرجة عالية من الجودة تمكنها من المنافسة عالميا، إذا ما اعتمدت البلدان ومجموعات البلدان تدابير للتخلص من سياسات الدعم وغيرها من السياسات الحمائية. ومن المستحيل أن يُطالب بلد مثل بلدنا بالمحافظة على مستوى مقبول من التنمية البشرية إذا كنا لا نستطيع استحداث وظائف لائقة لشعبنا. وهذا لا يتوقف على السياسة الوطنية فحسب، ولكن أيضا على سياسات التجارة الخارجية للبلدان والمناطق الأخرى.

ولأوروغواي تاريخ طويل من احترام حقوق العمال إذ يُطعن في أي من اتفاقاتنا المتعلقة بالعمل أمام منظمة العمل الدولية. وهذا يدل على أن العمال لدينا يتمتعون بمستوى عال من الرفاهية. ولكن هذا يشكل عقبة عندما يعتبر عملنا أكثر تكلفة بالمقارنة بالعمل في بلدان أخرى لا توفر نفس شروط العمل لعمالها.

إن منتجاتنا الزراعية ممتازة وخالية من المواد الكيميائية المضافة والملوثات غير أن مستوى الحماية العالي لكتلة البلدان الصناعية يحد بقدر كبير من توسيع نطاق صادراتنا، فيحد من قدراتنا على استحداث فرص عمل حقيقية.

ولذا فإننا نعجب ألا يكون أحد موضوعات هذه الدورة الاستثنائية، وهي تنظر في التنمية الاجتماعية في عالم أكثر تحولا نحو العولمة، التوصية بدراسة أثر المستويات العالية من الدعم والسياسات الحمائية للبلدان المتقدمة النمو على الاقتصادات المحلية للعديد من البلدان. فهذه السياسات تجعل من العسير جدا تحسين تنميتنا الاجتماعية. فعلى الرغم من أن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لأوروغواي وضعتنا في مكانة ممتازة تماما، فإننا خلال السنوات القليلة الماضية بدأنا نشعر بالجوانب الإيجابية والسلبية للعولمة على حد سواء.

إننا بلد مفتوح يوفر الاستقرار الاقتصادي والمالي لأي مستثمر أجنبي يمتثل لقوانيننا. ونرى أن من الأساسي لاقتصاد مثل اقتصاد أوروغواي أن يتمتع بحافز الاستثمار الأجنبي. ولكننا نسعى أيضا إلى المعاملة بالمثل في علاقاتنا التجارية مع بلدان العالم الأخرى. وعلى الرغم من أن أوروغواي لديها ضمانات الاستقرار، فإن جزءا من السكان يشعر بعدم الرضا من الانخفاض الحالي في النشاط الصناعي والإنتاجي.

إن التغيرات الجذرية في الإنتاج تؤثر على جميع العمال، بصرف النظر عن مستوياتهم الاجتماعية. والقدرة على إعادة تدريبهم ترسم خطا واضحا جدا بين المجموعات الاجتماعية التي تستطيع أن تصمد أمام تلك التغييرات بدون أن يلحق بها الأذى، والمجموعات التي تسقط أمامها.

وأبناء أوروغواي أخذوا يفقدون اليقين بأنهم يعيشون في حالة من الرفاه، وهم ينظرون إلى ذلك بوصفه نتيجة ملازمة للمسرح الدولي الجديد.

ويتحتم بشكل متزايد أن تتوفر الفرص بالتساوي فيما نحرز تقدما نحو تحقيق اقتصاد عالمي جديد. وتلك المساواة ينبغي ألا تعترضها عقبات أو إعانات مالية، وينبغي أن تمكن جميع البلدان، سواء البلدان المتقدمة النمو أو غيرها، من أن تعيش حياة كريمة وتمارس جميع حقوقها، دونما اعتبار للعرق أو العقيدة أو الجنسية أو نوع الجنس. وجهودنا المشتركة المبذولة في ميدان التنمية الاجتماعية ستذهب سدى إن لم نتمكن من إزالة القيود التي تحد بصورة مصطنعة من قابلية مجتمعاتنا للحياة.

ونحن نناشد من على هذا المنبر أن نقطع على أنفسنا التزاما دوليا لتفكيك آليات الحمائية في التجارة، وهي الآليات التي تعوق اليوم تطوير أسواق العمل الدولية بإنصاف.

وفي فجر الألفية الجديدة، ينبغي أن نعقد العزم على تقليل الفجوة في المساواة بين البلدان بغية تحقيق تنمية اجتماعية عادلة. وهذا دين اجتماعي لم يسدد بعد يجب علينا أن نسدده بغية تحقيق تنمية سليمة لجميع سكان الكوكب، لا سيما الأطفال والشباب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد علي شير وحيدوف، رئيس وفد جمهورية أوزبكستان.

السيد وحيدوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): اليوم، بعد مرور خمس سنوات على انعقاد مؤتمر قمة كوبنهاغن، نشهد دلائل مشجعة على أن مسألة التنمية الاجتماعية تتصدر العديد من الخطط الوطنية والدولية. والمجتمع الدولي يركز في استراتيجيته الإنمائية بصورة متزايدة على الشعب. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأتشاطر مع الجمعية تقييمنا بإيجاز لما نفذناه من نتائج قمة كوبنهاغن في أوزبكستان خلال السنوات الماضية.

في الفترة القصيرة منذ عام ١٩٩١، خطت جمهورية أوزبكستان خطوة كبيرة في تحولها من نظام إداري استبدادي إلى الاقتصاد السوقي الحر. وعندما نالت أوزبكستان استقلالها، أصبح من الممكن والضروري اتباع سياسة مستقلة للتجديد والتقدم. وتتمثل ركائز تلك السياسة في إعطاء الأولوية لاحتياجات الشعب واهتماماته، وتعزيز رفاهه، وإيجاد مؤسسات ديمقراطية جديدة، وإنشاء مجتمع مدني. إن تحقيق تلك السياسة يتطلب أولا صون السلم والوفاق المدني في المجتمع.

وحكومة أوزبكستان، إدراكا منها لأهمية هذا الأمر، وإذا أخذت الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في الجمهورية في بداية مراحل الإصلاح في الاعتبار، رسمت مسار الإصلاح والتقدم الخاص بها وهو يتضمن المبادئ التي توفر الوفاق الاجتماعي. إن النهج الذي تتبعه الجمهورية يتجه نحو إنشاء الاقتصاد السوقي الذي يتكيف مع المجتمع. وتتمثل الفكرة الأساسية لهذا النهج في وضع نموذج خاص بنا للتنمية الاقتصادية يجمع قواعد العلاقة بين الأسواق.

وأساس النموذج الوطني تحدده خمسة مبادئ رئيسية هي: أولوية الاقتصاد على السياسة، والدور القيادي الذي تضطلع به الدولة في تنظيم الإصلاحات الاقتصادية وتنفيذها، وسيادة القانون، وتطور علاقات السوق، ووضع سياسة اجتماعية قوية. وتطور علاقات السوق ينبغي أن تصاحبه تدابير وقائية فعالة لتوفير الحماية الاجتماعية لسكان الجمهورية الأمر الذي يبرز الخصائص الديمغرافية للجمهورية وتقاليد وعادات وتفكير ونمط حياة شعبها. وتنفيذ هذه التدابير في أوزبكستان له قيمة خاصة حيث أن إيمان الناس بتحقيق هذه الإصلاحات يعتمد عليها. والنتائج التي تسفر عنها الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ستمكن من تحقيق الاستقرار في الجمهورية.

والأولويات المتعددة التي يتضمنها إعلان كوبنهاغن تستدعي القضاء على الفقر. وتحقيق الانسجام الاجتماعي يعتمد مباشرة على مستوى التكامل الاجتماعي لمجموعات السكان الضعيفة. ويجب أن تكون لدينا ضمانات اجتماعية وأن تتوفر لنا إمكانية الوصول إلى أنظمة التوزيع. ومن الأهمية بمكان في هذا السياق، أن تكون لدينا سياسة لدعم إيرادات الأسر الضعيفة.

جمهورية أوزبكستان بلد لديه أعداد كبيرة من العمال. فلديه حوالى ٤٠ في المائة من إجمالي اليد العاملة في آسيا الوسطى.

وفي عملية زيادة تعميق الإصلاحات الاقتصادية في أوزبكستان، يجري إلغاء الوظائف التي لا مبرر لها اقتصاديا، ومستوى التحرر في أسواق العمل آخذ في التزايد، وهناك أيضا نمو في القطاعات الاحترافية والمهنية وفي النقل جغرافيا. والتدابير المتخذة لمنع الطرد الجماعي من العمل، ووضع أشكال بديلة للعمالة، وعمليات التحول الهيكلي في التصنيع وتوسيع نطاق الخصخصة أمور منعت حدوث زيادة كبيرة في البطالة في الجمهورية.

إن تعزيز دور المرأة وزيادة مشاركتها يتصف بأهمية خاصة في صون التكامل الاجتماعي. ووفقا لدستور جمهورية أوزبكستان وقوانينها، تتساوى المرأة مع الرجل في حصولها على الخدمات التي توفرها الدولة وفي الوصول إلى جميع مستويات الإدارة والشؤون العامة. والمرأة تشكل نسبة ٤٤ في المائة من إجمالي القوى العاملة في الجمهورية، بما في ذلك ٣٢,٩ في المائة في القطاع الصناعي؛ و ٣٥,١ في المائة في القطاع الزراعي؛ و ٢٨,٧ في المائة في الحكومة.

وأود أن أشدد على أنه ضمن إطار نموذج تحول بلدي إلى الاقتصاد السوقي الموجه اجتماعيا، أقمنا أساسا قانونيا ثابتا ويوفر ويشجع العدالة الاجتماعية وتساوي الفرص بين الرجال والنساء، واحترام حقوق المواطنين وحريتهم الأساسية، والقضاء على التمييز، وهذا حاصل بالفعل.

ونحن على اقتناع بأن الجهود المنسقة التي يبذلها المجتمع الدولي ضرورية للسير في ركاب الاتجاهات العالمية في السياسة الاجتماعية التي ترمي إلى القضاء على الفقر، وتوفير العمالة المنتجة، وتعزيز التكامل الاجتماعي. ويمكن وينبغي للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة – وهي تعمل بالتعاون مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومؤسسات أخرى متعددة الأطراف معنية بمسائل التنمية الاجتماعية – أن تقدم المساعدة للبلدان التي تمر بعملية تحول تدريجي للحفاظ على نموها الاقتصادي وتحقيقها المزيد من التنمية الاجتماعية.

في الختام، نعتقد أن أكثر السبل الواعدة بالخير وأفعلها لتوفير المساعدة تتمثل أولا في تقديم تلك المساعدة إلى البلدان التي تحافظ على المستوى الضروري من الاستقرار السياسي والاجتماعي. ووضع هذه الأولويات من شأنه أن يمكن من تحقيق الاستثمار الفعال والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة، الأمر الذي يكفل المساهمة الكافية لتلك البلدان في التنمية البشرية على الصعيد العالمي.

وفي هذا الصدد، ترى أوزبكستان أنه ينبغي إنشاء صندوق خاص تحت رعاية الأمم المتحدة لتوفير الدعم والحماية للبرامج الاجتماعية في البلدان التي تنفذ بحزم تدابير اقتصادية وسياسية جذرية لإحداث التغيير القائم على أساس مبادئ حماية حقوق الإنسان والحريات، والكرامة، والمساواة، والاحترام، والمسؤولية المتبادلة والتعاون.

إننا نتفهم ونقدر تقديرا كبيرا أهمية هذه الدورة الاستثنائية. وعلى الرغم من المصاعب التي اكتنفت العملية التحضيرية، فإن نتائج المناقشات والوثيقة التي ستعتمد لا شك ستسهم إسهاما كبيرا في تعزيز التقدم والتنمية الاجتماعية لجميع أمم العالم.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.